

العيني

في المقاصد النحوية

بين غيبة المنهج وغربة الفكر

قراءة نقدية

للكاتب / أمين عبد الله بالم

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لله ، وصلاة وسلاما على رسول الله ، وعلى آله وصحبه

وتابعيه : وبعد :

فقد قدر لي أن أدنو من العيني^(١) في كتابه « المقاصد النحوية »^(٢)

(١) محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن يوسف بن محمود العينتابي .
الحنفي بدر الدين . أبو محمد ، ولد سنة ٧٦٢ هـ / ١٣٥٨ م وتوفي سنة ٨٥٥ هـ /
١٤٥١ م . وكان مولده بعينتاب (مدينة في جنوب تركيا بالقرب من الحدود
السورية ، وهي اليوم من أعمال حلب — معجم البلدان ١٧٦/٤) ونشأ بها
وتفقه ، ودرس على جبريل البغدادي ، ويوسف الملطي ، والعلاء السيرامي ،
وسواهم ، وانتقل الى مصر ، ونال فيها حظوة . تولى مناصب هامة في مصر
كنظر : الحسبة ، والسجون ، وقضاء الحنفية ، ودرس الحديث بالمؤيدية
قالوا عنه : عالم عارف بالعربية والتصريف وغيرهما ، حافظ للغة وحواشيها ،
كثير الاستعمال لحواشيها ، سريع الكتابة ذاعت شهرته في التاريخ والحديث
وقد عمر مدرسة بقرب الجامع الأزهر ووقف عليها كتبه .

ومصنفاته كثيرة منها : عمدة القارى ، في شرح صحيح البخارى ، وشرح
الشواهد الكبرى (المقاصد النحوية) ، والصفري (فرائد القلائد) ، شرح الكنز ،

في دراسة وئيدة متأنية ، والكتاب معلم شامخ من معالم النحو واللغة ، ومقصد ثر من مقاصد الشواهد النحوية ، وهي كثيرة في عموم ، أو خصوص ، وقد خصه صاحبه بدراسة شواهد شروح أربعة من شراح الألفية : (ابن الناظم ، والمزادى ، وابن عقيل ، وابن هشام) : ما اتفقوا عليه ، وما انفرد به أحدهم ، أو اصطحب عليه قبيل منهم .

وقد نهج الرجل منهج شراح الشواهد من التوضيح في لغة ، ونحو وتصريف ، وشعر وقاريخ ، وتوثيق وغيرها ، وفي سبيله لذلك كشف عن باع ممتدة ، وذخر ثرى في كل أولئك ، وفي بداياته يصرح بهذا المنهج : « ... أردت أن استخرج الأبيات التي ذكرت فيها^(٣) على سبيل الاستشهاد في الأبواب ، وأبين ما فيها من اللغات والمعانى والاعراب ، وأزيل ما فيها من المبهمات التي تتصحف على الطلاب ، وأكتشف الألفاظ التي تشتبه عليهم في هذا الباب ، متعرضا الى بيان ما فيها من الأبحر

وشرح المجمع ، وطبقات الحنفية ، وطبقات الشعراء ، ومختصر تاريخ ابن عساكر ، وشرح الهداية في الفقه ، وشرح درر البحار ، وسيرة الملك المؤيد — نظما — ، والسيف المهند في سيرة المؤيد ، ورسائل الفئة في شرح العوامل المئة وغيرها . انظر : بغية الوعاة ٢/٢٧٥ ، والشذرات ٧/١٨٦ ، والضوء ١٠/١٣٢ ، ومعجم المنجد ص ٤٩٨ — اعلام ، وكشف الظنون ص ١٠٦٦ ، ولزميل ذ. عبد الوهاب ربيع مقدمة مغنية عنه في تقديمه لكتابه (شرح عوامل الجرجاني : رسائل الفئة السابق) — العدد الرابع من مجلة كلية اللغة العربية — بالمنوفية ص ٥٢٠ — ٥٣٢ .

(٢) مطبوع على هامش خزانة الأدب للبغدادي — (ط بولاق) ، وقد قام أخيرا ابراهيم الطيار بتحقيقه رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بالرياض .

(٣) أى الكتب الأربعة للسابقين .

والأوزان ، والى ذكر بقية كل بيت بحسب الطاقة والامكان ، والى ايضاح
قائله عند الظفر والوجدان « (٤) » .

هذا منهجه ، والرجل في عمومه معتدل الطريق ، يكشف القصد ،
سيد نفسه وفكره ، وله — كغيره — ملامح ينفرد فيها أو يند ، أو يحتد
عن سائر النحاة كذلك .

ولسنا في حل — بطبيعة الحال — في مناقشة منهج الرجل في كل
أبعاده ، لغة ، أو تأويلا ، أو تأريخا ، فذلك أمر يبعد (٥) ، وانما همتنا في
تصنيف الرجل وفكره النحوي ، فيما غاب عنه المنهج ، أو اغترب فيه
الفكر ، وهذه سمة هذا البحث وخصوصيته منه .

لقد أدرك البحث أن للرجل في أشواط من «مقاصده» مناحى يثبت فيها
عن مسيرة سائر النحاة ، أو يتصل بهم من بعيد بخيط يتمسك به على
حذر وحيطة . ان في نظر أو تطبيق ، وكأنه قد صدر في ذلك عن غير منهج
واضح ينتهج ، أو فكر مطمئن يثاب اليه ، فقد تراه النظرية والقانون
بما يقتضيه منهج عموم النحاة وعرفهم الفكري الثابت ، وفي التطبيق قد
يتغيب عنه هذا التقعيد ، أو يشتط في النأي عنه ، فيما اجتمع عليه
النحويون ، أو تشعبت وجهتهم ، وفي ذلك المختلف عليه ربما أفصح عن
مذهب ، وصدور عن غيره ، أو طبق بهما جميعا .

لقد عاين البحث سمات من هذه بارزة في مناح كثيرة له ، حتى يدق
أن يصنف مثلها بغيبة منهج ، وغربة فكر ، وهي كذلك في غايات بعيدة
منها — على ما سترى — تتدابر نظرية وتطبيقا — وان كان لهذه تمثيل
حاضر عند غيره من النحويين — وان تلمست منهم تلمسا — وان يكن

(٤) المقاصد ١/١ — ٢ .

(٥) أشار البغدادي في الخزانة الى بعض مواقف من هذه .

هذا حكما على ما ترصدت له من عمل الرجل فلا أتحيفه كذلك حقه من أنه ربما سمح لى أن أعدها فى بعض شئونها من طلاقة مذهب ، وسماحة وجهة ، ولعل شئنا من ذلك قد يشايح ، أو يبارك ، لولا ما ينغصه أن فى بعضها — كذلك — انشقاقا على ما تأكد فى مخيلة الدرس النحوى فكرا ، وجدلا ، وتمثلا •

وقد تكفلت هذه الدراسة بالكشف عن هذه الأبعاد ، وتحديد درجاتها من موازين القبول أو التوقف فى ساحة الحكم النحوى : فكانت الوقفة معه فى رؤيته المزدوجة للضمائر المتصلة من عدها أسماء ، وحروفا دوال ، ومع شىء من الضمير المتصل كان له فيه تفرد ، وفى التراكيب الاسمية : المتعلق ، واللواحق المغيرة من نحو : (أصبح • لا • ما • ألفى) ، وبعض صور معمولات الفعل من تنازع ، وحال ، واستثناء ، وحقيقة المعمول فى التعجب والصفة المشبهة ، ووظيفة الجملة مع النكرات ، والمعارف ، وغيرها مما كان له فيها رؤية متفردة ، أو فكر مبعده مغترب •

ولقد أوقف البحث على كل ذلك مؤكدا بالشواهد التى تناول هذا منها ، وما ضاقت عنه رقعة البحث ، أو كان فى ذكره تكرير أحلت اليه فى مصدره ، لتكتمل صورته للدارسين ، وتتحدد معالمه بكل ألوانها وظلالها ، وما أحوج الدرس النحوى الى وقفة ناقدة تقر ما يحق اقراره ، وتتوقف دون ما ينبغى التربص به ، ومشايعة ما لا يترجم انشقاقا عن جمهرة الفكر النحوى ، أو ما ينتفض بمذهب يضيف أو يصحح ، أو يكشف •

وبالله التوفيق

الضمائر المتصلة ، وأزدواجية المنهج :

استقر الأمر لدى جمهرة النحاة أن دوال الفاعلين من الضمائر المتصلة : التاء ، والنون المفردة ، والواو ، وياء المخاطبة المفردة :

* أما (التاء) : فيقول فيها سيوييه : (التاء علامة الاضمار ، تقول ، ذهبت - للؤنث - وذهبت - للمذكر)^(١) ، ويقول المبرد : (ألا ترى أن قولك : (قمتم) • التاء في موضع (زيد) ، إذا قلت : (قام زيد)^(٢) ، وعلى ذلك جمهرة النحاة^(٣) .

وكان قد أكده دارسو الساميات ، فقالوا : (ضمير المتكلم المرفوع المتصل بالفعل الماضي في العربية هو التاء المضمومة (Tu) ، ويقابلها في العبرية تاء مكسورة (Ti) وفي الأكديّة والحبشيّة الكاف المضمومة (Ku)^(٤) .

•• وما وقفنا على من يذكر التاء علامة الا فيما ينقل عن ابن (خروف) في قولهم في النسب : (كنتى) ، قال : (ان التاء هنا علامة كالواو في (أكلوني البراغيث) ، ووهمه ابن هشام ، قال : (ولم يثبت في كلامهم أن هذه التاء تكون علامة)^(٥) .

وقد وجه السهيلي اختصاص التاء ضميرا ، فقال : (وأما ضمير المرفوع المتصل فتاء ، وإنما اختصت التاء به ، لأنهم حين أرادوا حرفا

(١) الكتاب ١٩٩/٢ ، وانظر - منه - ٣٥١/٢ ، وجواهر الادب ص ١٥٥ .

(٢) المقتضب ٢٤٨/٤ .

(٣) سر الصناعة ص ١٧٠ .

(٤) التطور النحوي ص ٤٨ .

(٥) المغنى ١٠٦/١ .

يكون علامة على الاسم الظاهر المستغنى عن ذكره ، كان أولى الحروف بذلك حرفا من الاسم ، والاسم يختلف ... فأخذوا من الاسم ما لا تختلف الأسماء فيه في حال الرفع وهي الضمة ، والضمة لا تستقل بنفسها ما لم تكن واوا ، ثم رأوا الواو لا يمكن تعاقب الحركات عليها ، لثقلها ، وهم يحتاجون الى الحركات في هذا الضمير فرقا بين المتكلم والمخاطب المؤنث والمخاطب الذكر ، فجعلوا التاء مكان الواو ، لقربها من مخرجها ، ولأنها قد تبدل منها في كثير من الكلام (٦) .

* وأما (النون) فالأكثرون على اسميتها ، قال سيبويه : (كانت علامة الاضمار والجمع) (٧) . وقال أبو الفتح : (زيدت علما للجمع والضمير في نحو قولك : (الهندات قمن ، وقعدن ... وعلامة للجمع مجردة من الضمير نحو : (قعدن الهندات ، ويقعدن أخواتك — فيمن قال ذلك —) (٨) .

و (النون) تدل على العدد والنوع ، ولا تدل على الخطاب والغيبة بنفسها ، ففيها شيء من تخلف عن مدلولات الضمير ، اذ هو كل ذلك ، والنون لا وجود لها في الأكدية والآرامية ، ولكن العبرية احتفظت بها في المضارع والأمر وأهملتها في ماضي الغائبات ، وأحلت محلها واو الجماعة (٩) .

(٦) نتائج الفكر ص ٢٢١ ، وهو اجتهاد قد ينشق عليه بما قرره بعض الدارسين المحدثين من كون هذه التاء مبدلة من الكاف ، انظر : برجستراسر ص ٤٨ ، وليس المقام هنا محل مقارنة ، بل نقدم بما يكشف الرؤية في تناول العيني للضمائر المتصلة .

(٧) الكتاب ١/٢٠ ، والجواهر ص ١٥٥ .

(٨) سر الصناعة ص ٤٤٦ .

(٩) الضمائر في العربية ص ٥٣ .

وقد خالف المازني في اسمية النون هذه ، فادعى فيها الحرفية ،
والضمير مستتر (١٠) .

* وأما (الألف) فعلى محجة الجمهور وعلامة التثنية الضمير في
الفعل نحو : (أخواك قاما) (١١) .

وهذه الألف لا تحدد تذكيرا ولا تأنيثا ، ولا تدل بنفسها على غيبة
أو خطاب ، وإنما تدل على مجرد العدد وتنفرد بها العربية دون أخواتها
من الساميات (١٢) .

وقد خالف المازني فيها كذلك ، فقال : (هي حرف والضمير
مستتر) (١٣) .

* وأما (الواو) فهي عند الجماعة اسم ضمير ، قال أبو الفتح :
(وتزاد الواو في الفعل علامة للجمع والضمير ، في قولك : الرجال يقومون
ويقعدون ..) (١٤) .

وذهب المازني فيها الى أنها حرف والفاعل ضمير مستتر (١٥) ، وذكر
ابن هشام أن الأخفش كذلك يقول بحرفيتها (١٦) .

* وأما (الياء) فاسم ضمير عند الجمهور ، قال أبو الفتح : (وتزاد

(١٠) المغنى ٢/٤٠ .

(١١) سر الصناعة ص ٧١٨ .

(١٢) انظر : الضمائر في العربية ص ٥١ .

(١٣) المغنى ٢/٤٠ .

(١٤) سر الصناعة ص ٦٢٩ ، وانظر : الجواهر ص ٢١١ .

(١٥) المغنى ٢/٣٧ .

(١٦) نفسه .

— أيضا — علما للتأنيث والضمير في الفعل المضارع ، نحو : (أنت تقومين ، وتقعدين) (١٧) ، وهي علامة التأنيث في جميع الساميات (١٨) .

وقد خالف الأخفش — والمازني فيها — ، فقال : « هي حرف تأنيث والفاعل ضمير مستتر » (١٩) .

عرفنا منهم أن المازني يرى حرفية (النون • والألف • والواو والياء) ، واختلف النقل عن أبي الحسن ، فقصر بعضهم مخالفته في انقول بحرفية الياء (٢٠) ، وقد سمعنا من ابن هشام عنه القول بحرفية الواو • ونقل عنه حرفية الألف (*) .

قالوا : شبهة المازني أن المضمرة لما استكن في « فعل وفعلت » استكن في التثنية والجمع ، وجيء بالعلامات للفرق ، كما جيء بالتاء في (فعلت) للفرق •

وشبهة الأخفش : أن فاعل المضمرة المفرد لا يبرز ، بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل في الغيبة ، ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين احتيج الى الفرق ، فجعلت الياء علامة للمؤنث •

ورد بأنها لو كانت حرفا لسكنت النون ، ولم يسكن آخر الفعل ،

(١٧) سر الصناعة ص ٧٦٩ .

(١٨) الضمائر ص ٥٤ .

(١٩) المغنى ٢/٤١ ، وانظر : الكتاب ٤/٢١٣ ، والجواهر ص ٢١٥ .

(٢٠) الهمع ١/٥٧ ، ويس ١/٩٩ .

(*) قال أبو حيان : « في النهاية : أبو الحسن يجزى ضمير التثنية وانجمع مجرى ضمير الواحد ، فكما أن ضمير الواحد يستكن ، فكذلك ضميرها » — (الارتشاف ١/٤٦٤) .

وليس الياء في التثنية كياء التانيث فان علامة التانيث لم تلحق آخر المضارع في موضع (٢١) .

وذكر ابن الربيع أن حجة سيوييه أن الياء لم تثبت علامة للتانيث في شيء من كلام العرب ، وإنما التانيث بالتاء ، وبالألف ، وأما الياء فلم يستقر ذلك فيها ، أما « ذى » في اسم الإشارة فليست الياء فيها للتانيث ، بل الدال عليه البنية ، فالإشارة للمؤنث بالذال والياء ، كما أن الإشارة للمذكر بالذال والألف ، ولو كانت الياء للتانيث لما سقطت في التثنية ، كما لا تسقط التاء من (قائمة) ، والألف من (حبلى) .

وحجة الأخفش أن الضمير في الظهور والكمون لا يختلف بحال التانيث والتذكير ، فمتى ظهر في أحدهما ظهر في الآخر ، ومتى استقر في أحدهما استقر في الآخر . ألا ترى أنك تقول : (زيد قام) فيستقر الضمير ، وتقول في المؤنث : (هند قامت) فيستقر ، وكذلك تقول : « الزيدان قاما » و « الهندان قامتا ، وزيد يقوم ، وهند تقوم » ، ولا تجد هذا النوع ينكسر ، فيجب أن يقال في مثل قولك : « أنت يا هند تضربين » إذ الفاعل مضمر ، والياء دالة على تانيث ذلك المضمر ، كما يقال في المذكر : « أنت يا زيد تضرب » والفاعل ضمير مستقر .

قال : (والذي يظهر لى ما ذكر سيوييه ، وينفصل عما احتج به أبو الحسن الأخفش بأن يقال : المضمر لا يختلف في الكمون والظهور إذا أمكن لحوق علامة التانيث ، نحو : « زيد قام ، وهند قامت » ، وإذا تعذر لحاق علامة التانيث فلا بد من الظهور والمخالفة للمذكر ، ليكون ذلك فارقا بين المذكر والمؤنث ، وأنت إذا قلت : « أنت يا زيد تضرب » — بالتاء للخطاب — وإذا قلت : « أنت يا هند تضربين » وجب ظهور الضمير

ليفرق بين المذكر والمؤنث ، اذ لو لم يظهر لم يكن بين المذكر والمؤنث فرق ، لأن الفعل للمذكر لا يلحقه علامة التانيث من آخره ، وانما يكون ذلك في الماضي ، فلم يبق الا ما ذكره سيويه (٢٣) .

وقال المالقي — عن مذهب الأخفش — : « والنحويون كلهم يخالفونه — فيما أعلم — لأنهم يزعمون أنها اسم وهو الصحيح الذي يعضده النظر والقياس ، ولا تصح أن تكون حرفا لوجوه :

— منها : أن لو كانت حرفا علامة لم تثبت معها تاء المضارعة ، لاجتماع علامتي تانيث ، كما لم تثبت مع تاء التانيث ، فلا يقال : « فاطمات » .

— ومنها : أنها لو كانت حرفا علامة لجاز أن تحذف مع بعض المؤنث ، كما يفعل بقاء التانيث .

— ومنها : أنها لو كانت حرفا لاجتمعت مع ألف التثنية للمؤنثتين المخاطبتين ، فيقال : « تفعليان » ، كما قيل : « فعلتا » ، وذلك لم يكن .

— ومنها : أنه لم يوجد فعل مضارع فيه علامة التانيث مختصة ، فيقياس هذا عليه ، ولا حجة بوقوعها ، لأنه موضع النزاع ، فصح أنها ضمير اسم ، لا علامة حرف (٢٣) .

وذكر ابن عقيل : أن الياء لم يثبت كونها علامة تانيث ، وثبت كونها ضميرا باتفاق في نحو : « أكرمني » (٢٤) .

أما ما ذهب اليه المازني من كون الأربع حروفا ، والفاعل مستكن فقد نص ابن مالك على انفراده بذلك (٢٥) .

(٢٢) البسيط ص ٢٠٦ — ٢٠٧ .

(٢٣) رصف الباني ص ٥٠٦ — ٥٠٧ .

(٢٤) المساعد ١/٨٥ ، وانظر : الارتشاف ١/٤٦٤ .

(٢٥) التسهيل ص ٣٠٥ .

•• قال الرضى : (••• كآلف الصفات وواوها في نحو : « ضاربان ، وحسنون » وهى كلها حروف ، والفاعل مستكن عنده ، ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل ، واستنكارا لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها ، أى النون) (٢٦) •

ورده ابن يعيش ، قال : « والمذهب الأول ، لأنك اذا قلت : « الزيدان قاما » فالآلف قد حلت محل « أبوهما » — اذا قلت : « الزيدان قام أبوهما » — فلما حلت محل ما لا يكون الا اسما وجب أن تكون اسما » (٢٧) •

وأثبت ابن عثيل اسميتها بالتزامها • قال : « ولو كانت حروفا ما التزمت ، فكان يجوز : « الزيدان قام ، فثبت أنها أسماء مضمرة ، وهذا مذهب الجمهور » (٢٨) •

على أن مذهب المازنى فى حرفية « الألف والواو والياء » قد ارتضاه مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وصيغت على هديه قواعد النحو ، وعدد من الاتجاهات الحديثة فيه (٢٩) •

واذ تكشف نظر النحويين ، والدارسين الى الضمير المرفوع المتصل فما منهج بدر الدين العيسى حياله ؟ •

الحق أنه يصعب تصنيف منهج خاص للرجل فيها ، فهى ضمائر أسماء — على ما هو مذهب الأكثرين المرجح — وهى كذلك علامات ،

• (٢٦) ش الكافية ٩/٢ •

• (٢٧) ش الفصل ٨٨/٣ •

• (٢٨) المساعد ٨٥/١ •

• (٢٩) أنظر : الضمائر فى العربية ص ٥٤٥١ •

والفواعل ضمائر مستترة - على ما يذهب اليه المازني ، والأخفش (٣٠) .
وارتضاه بعض التوجهات الحديثة - كما ألقينا - واليك مسلكه فيها :

(١) التاء :

١ - در فينتها :

قال في قول النابغة :

فبت كأني ساورتني ضئيلة

من الرقش في أنيابها السم نافع

(قوله : « بت » جملة من الفعل والفاعل ، وهو « أنا » المستتر

فيه) (٣١) .

وقل في قوله الشاعر :

دنوت وقد خلفك كالبدر أجمل

فظل فؤادي في هواك مضللا

(« دنوت » جملة من الفعل والفاعل ، وهو الضمير المستتر ،

وهو « أنت » الذي هو خطاب المؤنث) (٣٢) .

وفي قول الأقيشر :

فقلت : لو باكرت مشمولة

صفرا كلون الفرس الأشقر

قال : « باكرت » جملة من الفعل والفاعل ، أعني « أنت » -

بكسر التاء - المستتر فيه » (٣٣) .

(٣٠) تقدم أن النقل عنه فيها مختلف .

(٣١) المقاصد النحوية (هامش الخزانة ٧٤/٤) والضئيلة : الحية

الدقيقة ، والرقشاء : فيها نقط بيض وسود .

(٣٢) المقاصد ٥١/٤ .

(٣٣) نفسه ٥١٧/٤ ، والخمر المشمولة : الباردة ، التي ضربتها ريح

الشمال .

وكذا صنيعة في غيرها (٣٤) • وأحسب أن هذه التاء علامة حرفا
تفرد منه فيها ، وقد قدمت أنا لم نقف على من يثبتها علامة ، فهي
لا تكون الا اسما •

٢ — اسميتها :

وهي كذلك اسم — على محجة الأكثرين — وقد وقع ذلك منه في
مواضع كثيرة :

قال في قوله :

فقلت : لو دعوتني • ودونني

« دعوتني جملة من الفعل والفاعل والمفعول » (٣٥) •

وفي قوله :

أو اعتصمت بنا لم تعتصم بعدا

بل أولياء كفاة غير أوكال

قال : « اعتصمت » جملة من الفعل والفاعل (٣٦) •

وفي قوله :

فطلقها فليست لها بكفاء

والا يعيل مفرقك الحسام

قال : « الضمير المتصل اسم ليس » (٣٧) • ونحو ذلك وقع منه في

مواضع آخر (٣٨) •

(٣٤) أنظر : المقاصد ٤/٤٣٨ ، ٣/٣ •

(٣٥) المقاصد ٣/٣٨٤ •

(٣٦) نفسه ٤/١٥٦ •

(٣٧) نفسه ٤/٤٣٦ •

(٣٨) انظر : المقاصد ٣/٥٤ ، ٤/٤٣٢ ، ٤/٥٢٦ ، ٤/٥٠٢ •

(ب) نون الاناث : ^(٣٧)
 ١ - حرفيتها :
 وقد وقع ذلك منه في مواضع ، فعدها علامة اناث حرفا ، والفاعل معها مستتر :

قال في قول أبي ذؤيب :
 شربن بماء البصر ثم ترفعت
 متى لجج خضر لهن نثيج
 « قوله : (شربن) جملة من الفعل والفاعل ، وهو الضمير المستكن فيه الذي يرجع الى السحب » (٣٩) .

وفي قول العرجي :
 بالله يا ظبيات القاع قلن لنا
 ليلاي منكن أو ليلى من البشر

قال : « قوله : (قلن) جملة من الفعل والفاعل ، وهو الضمير المستتر فيه أعنى « أنتن » » (٤٠) .

وفي قول الطرماح :
 يطفن بحوذى المراتع لهم ترزع
 بواديه من قرع القبي - الكنائس

قال : « يطفن » - بضم الياء - وهي جملة من الفعل والفاعل ، وهو الضمير المستتر فيه الذي يرجع الى بقر الوحش (٤١) .

(٣٩) المقاصد ٢/٢٥١ ، والنثيج ، المرور السريع مع صوت .

(٤٠) نفسه ٤/٥١٩ .

(٤١) نفسه ٣/٤٦٤ ، والحوذى : العاقل المجرب .

٢ — اسميتها :

وتصادفه يتفياً مذهب الجمهرة من النحاة في عد هذه النون اسما
فاعلا ، أو ما في حكمه ، وهذا منحاه في ذلك :

يقول في قول مخرس الربعي :

وقلن على الفردوس أول مشرب

أجل • جبر • ان كانت أبيحت دعائره

« ••• » « قلن » جملة من الفعل والفاعل •• « (٤٢) » .

وفي قول جنبد الطهوي :

يفركن حب السنبل الكنا فـج

بالقاع فرك — القطن — المحالج

يقول : « ••• » « يفركن » فعل مضارع ، والضمير فيه يرجع الى

الجراد ، وهو فاعله •• « (٤٣) » .

وفي قول النابغة :

تخين من أزمان يوم حليمة

الى اليوم قد جربن كل التجارب

يقول : « •• » « تخين » — على صيغة المجهول — والضمير فيه هو

المفعول الذي ناب عن الفاعل ، وهو يرجع الى السيوف « (٤٤) » وكذا في

مواطن آخر « (٤٥) » .

(٤٢) المقاصد ٩٩/٤ .

(٤٣) نفسه ٤٦١/٣ ، والكنافج : المثلث .

(٤٤) نفسه ٢٧٢/٣ .

(٤٥) انظر : المقاصد ٣٦٨/٣ ، ١٧٥/١ .

بل ربما قال باسميته ، وحرفيته في المقام الواحد ، وانظره في قول
الشاعر :

فأصبحن لا يسألنه عن بما به
أصعد في علو الهوى ، أم تصوبا

قال : « قوله : (فأصبحن) جملة من الفعل والفاعل ، وهو الضمير
المستتر الذي يرجع الى النسوة المذكورة فيما قبل هذا البيت ، وقوله :
« لا يسألنه » جملة من الفعل والفاعل والمفعول » (٤٦) • وكذا ترى •

(ج) ألف الاثنين :

١ - حرفيتها :

وقد قال بها في قول الشاعر :

خليلى ما واف بعهدى أنتما
إذا لم تكونا لى على من أقاطع

قال : « • اسم « تكونا » مستتر فيه • » (٤٧) •

٢ - اسميتها :

يقول بها في قول كثير :

ما أعطيانى ، ولا سألتهما

الا وانى لحاجزى كرمى

« • • • » « أعطيانى » فعل وفاعل ومفعول أول ، والمفعول الثانى

محذوف » (٤٨) •

(٤٦) نفسه ٢٧٢/٣ •

(٤٧) نفسه ٥١٧/١ •

(٤٨) المقاصد ١٧٥/١ •

ولربما اعتد بها حرفا ، واسما في الموطن الواحد • وانظره في قول
الشاعر :

أيـهـذـان كـلا زادكـمـا
ودعاني واغلا فيمن وغل

يقول : « قوله : « كلا » جملة من الفعل والفاعل ، وهو « أنتما »
المستكن فيه ، وقوله : « دعاني » — أيضا — جملة من الفعل والفاعل
والمفعول » (٤٩) • ولا نحسب أن صنيعة الثاني الا عن منهج يلمح باعتماد
التصورين جميعا ، والا صرح كما في الأول ، وقد عهدنا ذلك منه •

(د) واو الجماعة :

١ — درفيتها :

وقد صرح بكونها حرفا علامة ، واعتمد الفاعل — أو ما في حكمه —
معها ضميرا مستقرا ، وانظر صنيعة :

قال في قول جذع الغساني :

أتوا نارى فقلت : منون أنتم

فقالوا : الجن ، قلت : عموا ظلاما

« • • « أتوا » ، جملة من الفعل والفاعل ، وهو الضمير المستقر فيه
الراجع الى الجن • • « (٥٠) •

وفي قول الشاعر :

فما برحت أقدامنا في مقامنا

ثلاثتنا حتى أذيروا المنائيا

(٤٩) نفسه ٢٤٠/٤ •

(٥٠) نفسه ٥٠٢/٤ •

قال : « أذيروا » صيغة المجهول ، والضمير المستتر فيه نائب
الفاعل « (٥١) » .

وفي قول القائل — يعلق الرجل مصرحا — :

ثم زادوا أنهم في قومهم

غفر ذنبهم غير فخر

قال : « زادوا » جملة من الفعل والفاعل ، وهو « هم » المستتر
فيه « (٥٢) » .

وفيما يشبهه الفاعل من اسم الناسخ سلك المسلك نفسه ، كما في
قول الشاعر :

فكونوا أنتم وبنى أبيكم

مكان الكيتين من الطحال

حيث قال : « فكونوا » . . . اسمه هو الضمير المستتر فيه ،
وهو « أنتم » و « أنتم » الظاهر تأكيد أكد به الضمير المتصل
المستتر « (٥٣) » .

ومثله في قوله :

من أمكم لرغبة فيكم ظفر

ومن تكونوا ناصريه ينتصر

قال : « اسم « كان » مستتر فيه وهو « أنتم » « (٥٤) » ، وهذا منهجه
في مواطن عدة غيرها « (٥٥) » .

(٥١) نفسه ١٩٠/٤ .

(٥٢) نفسه ٥٥١/٣ .

(٥٣) نفسه ١٠٣/٣ .

(٥٤) المقاصد ٧١/٣ .

(٥٥) انظر : المقاصد ١٧٦/١ ، ٦٠/٢ ، ٣٠٨/٢ ، ٢٧١/٤ ، ٤٩٦/٤ ،

٢ - اسميتها :

ويطبق معتمدا اياها اسما ضميرا ، كما هو مذهب عامة الناس ،
في كثير من شئونه فاعلة كانت الواو ، أو منزلة منزلة الفاعل من مسند
اليه في ناسخ ، وانظر :
يقول في قول زهير :

خذوا حذرکم يا آل عکرم واعلموا
أواصرنا ، والرحم بالغيب يذكر
« خذوا » جملة من الفعل والفاعل « (٥٦) » .

وفي قول حسان :

لأنهم يرجون منه شفاعة
إذا لم يكن إلا النبيون شافع
قال : « » « يرجون » جملة من الفعل والفاعل « (٥٧) » .
وفي قول علقمة :

فارسا ما غادروه ملحما
غير زميل ولا نكس وكل

قال : « » « غادروه » جملة من الفعل والفاعل ، والمفعول ، وهو
الضمير المنصوب الذي يرجع الى « فارسا » « (٥٨) » .
ومع النواسخ يسلك المنهج نفسه .
يقول في قوله :

ليس الأخلاء بالمصغى مسامعهم
الى الوشاة، ولو كانوا ذوى رحم

٥٦) المقاصد ٧١/٣ .

٥٧) نفسه ١١٤/٣ .

٥٨) نفسه ٥٤٠/٢ - والزميل : الضعيف الجبان ، والنكس :
الضعيف .

اسم « كان » الضمير الذي يرجع الى « الوشاة » (٥٩) •

وفي قول الهذلي :

فقدنى واياهم فان ألق بعضهم

يكونوا كتعجيل السنام المرهد

يقول : « الضمير في : « يكونوا » اسم « كان » (٦٠) •

وفي قول الآخر :

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا

إذا قيل : هاتوا - أن يملوا ويمنعوا

قال : « » •• « لأوشكوا » جواب الشرط ، والضمير فيه اسم

« أوشك » (٦١) •

• واذ يتخصص في القناعة بواحد من الاتجاهين يصرح بهما معا •

فيعد « الواو » اسما ، وحرفا علامة في الموطن الواحد • وانظر :

يقول أبو ذؤيب :

سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم

فتخرموا ولكل جنب مصرع

فيقول العيني : « قوله : « سبقوا » جملة من الفعل والفاعل ، وهو

الضمير المستتر الذي يرجع الى بنى أبي ذؤيب ، وقوله : « وأعنقوا »

أيضا جملة من الفعل والفاعل معطوفة على الجملة الأولى » (٦٢) •

وفي قول الفضل ابن العباس :

• (٥٩) نفسه ٣/٣٩٥

• (٦٠) نفسه ٣/٨٤ والمرهد : السمين

• (٦١) المقاصد ٢٠/١٨٣ ، وانظر : ١/٥٤٤

• (٦٢) نفسه ٣/٤٩٧

ان الخليط أجدوا البين وانجردوا
وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا

قال : « •• » « أجدوا » فعل وفاعل ، وهو الضمير المستتر فيه الذي يرجع الى « الخليط » ، «•••» و « أخلفوك » جملة من الفعل والفاعل والمفعول « (٦٣) » .

(هـ) ياء المخاطبة :

وقد لمسنا ياء المخاطبة أبرز محل الخلاف حتى صادفنا من يفرد قول الأخفش بالانشقاق عن الجمهور فيها وحدها ، وصاحبنا كئسانه مع الضمائر المتصلة في طلاقة المنهج فيها ، أو غيبته ، في حسابها أسماء أو حروفا ، فكلاهما قد اعتمده ، وقال به ، وهو كذلك مع الياء ، فقال بكل كذلك • وانظر :

١ - حرفيتها :

قال في قوله :

ألم تعلمي - يا عمرك الله - أنتي

كريم على حين الكرام قليل

« ••• » « تعلمي » مجزوم بـ (لم) ، و « أنت » مستتر فيه فاعله « (٦٤) » .

وفي قول السموعل :

سلى - ان جهلت - الناس عنا وعنهم

فليس سوا عالم وجهول

(٦٣) نفسه ٥٧٢/٤ •

(٦٤) نفسه ٤١٣/٣ •

قال : « قوله : « سلى » أمر للمؤنث ، وفاعله « أنت » مستتر فيه » (٦٥) .

وفي قول الأعمشى - أو غيره - :
فقلت : ادعى ، وأدعو ان أندى
لصوت أن ينادى داعيان

يقول : « قوله : « ادعى » ، جملة من الفعل والفاعل ، وهو « أنت » - بكسر التاء - المستتر فيه » (٦٦) .

وفي قول الأسود بن يعفر :
فرت يهود وأسلمت جيرانها
صمى لما فعلت يهود صمام

قال : « صمى » أمر ... وفاعله ضمير مستتر فيه • تقديره :
« صمى أنت » ... » (٦٧) .

ونحو ذلك واقع في مواطن غير هذه (٦٨) .

٢ - اسميتها :

ترى الرجل - كما اعتمد الياء حرفاً - يعتمدها اسماً فاعلاً ، فيقول
في قول أبى النجم :

• (٦٥) المقاصد ٨١/٢

• (٦٦) نفسه ٣٩٢/٤

• (٦٧) نفسه ١١٢/٤

• (٦٨) ٢٣٣/٢ ، ٢٩٤/٤ ، ٤٥٠ ، ٣٨٤

تنبية : تعلق على قول امرئ القيس (٣١٨/٤) :

ألا أيها الليل الطويل . ألا انجلى بصبح ، وما الاصبح منك بأمثل

فقال : (انجلى) جملة من الفعل والفاعل ، وهو الضمير المستتر فيه ، وهو (أنت) . اه ، وهو خطأ ساه أورثه الكتابة بالياء ، وما كان لمثله أن يقع فيه .

يا ابنة عمى لا تلومى واهجعى
في قول القطامي :
« لا تلومى » جملة من الفعل والفاعل ، وحذف النون منه علامة
للجزم» (٦٩) .

وفي قول القطامي :

قفى قبل التفرق يا ضباعا

ولايك موقف منك الوداعا

يقول : « قوله : « قفى » أمر . . . جملة من الفعل والفاعل » (٧٠) .

وفي قول قطري :

وقولى كلما جشأت وجاشت

مكانك تحمدى أو تستريجى

يقول : « تحمدى » جملة من الفعل والمفعول (٧١) .

وصريح في ذلك قوله : في قول النمر بن تولب :

لا تجزعى أن منفس أهلكته

فاذا أهلكت فعند ذلك فاجزعى

« لا تجزعى » نهى وفاعله الياء» (٧٢) .

ولا نفتقد هذا النحو في مواطن آخر من مقاصده (٧٣) .

وهذا منسلكه في ضمائر الرفع المتصلة ، ولا نفتقد غربة الفكر في
شئ من الضمائر المنفصلة . وهذا حديثه :

(٦٩) نفسه ٢٢٦/٤ .

(٧٠) نفسه ٢٩٥/٤ .

(٧١) المقاصد ٤١٦/٤ ، وجشأت : نهضت من حزن أو فزع .

(٧٢) نفسه ٢٣٧/٢ .

(٧٣) انظر : ١٤٢/٤ ، ٢٩٥ ، ٣٠٤ ، ٢٧٩ .

هل تكون « ايا » في محل جر ؟

لا نعزف للجر ضميرا منفصلا ، بل ولا للنصب كذلك — على ما درسناه في دراسة مستقلة خاصة^(٧٤) — والانفصال في الضمائر قصر على الرفع •

وعلى مذهب الناس في « اياك » ونحوه عن كونه ضمير نصب منفصل — وخلافهم في تصوره حقيقته مشهور — لم نسعف بأن في العربية ضميرا منفصلا للجر • ولذا وقفنا عليهم يستعيرون صيغة المنفصل المرفوع للمجرور تأكيدا ، فيقولون : « مررت بك أنت ، وسعدت به هو »^(*) ، ولا يقولون في تأكيده : « اياه » ، ولو كانت تصلح لما كان في النقل والتحميل لغير المتخصص وجه واضح ، بل يستعار ضمير الرفع كذلك للمنصوب تأكيدا ، قال ابن مالك :

ومضمّر الرفع الذي قد انفصل

أكد به كل ضمير اتصل

قال الصبان : « لكن على وجه استعارته في توكيد ضمير النصب والجر »^(٧٥) •

وقال الأزهرى : « ... يقع ضمير الرفع تأكيدا لجميع الضمائر المتصلة ، وان اختلف الموضع ، ووجه ذلك : أن الضمير المتصل أصله للمرفوع ، دون المنصوب والمجرور ، لأن أحوال الاسم الابتداء ، وعامل الابتداء ليس بلفظ ، فلم يكن بد من انفصال ضميره ، وأما المنصوب

(٧٤) انظر : دراستنا : ايا (مجلة كلية اللغة العربية ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ — المنوفية) •

(٧٥) الصبان ٨٤/٣ •

(*) انظر : الأشموني ٢٦٧/١ •

والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما فيتصلان به ، فاذا احتجنا الى
توكيدهما لتحقيق الفعل الثابت للشيء بعينه دون ما (٧٦) يقوم مقامه أو
يشبهه احتجنا الى ضمير منفصل ، ولا ضمير منفصل في الأصل الا ضمير
الرفع ، فاستعملناه في الجميع ، كما اشترك الجميع في (نا) ، نحو :
« قمنا ، وأكرمنا ، وغلاننا » ، وهو القياس ، لأن أصل الضمائر أن
تأتى على لفظ واحد ، كالأسماء الظاهرة ، هذا تعليل السيراني (٧٧) .

قلت : ولو صلح « ايا » للجبر لأكد به الضمير المتصل المجرور ، أو
دخل عليه الجار — وثو شذوذا — من نحو : « أنا كأنت ، محمد كهو ،
أنت كهى » ، وقد ورد نحو ذلك ، وان قضوا فيه بشذوذ ولا نحسب
أنا وقفنا على من يثبت سماع : « أنت كإياه » ، فلا تكون « ايا » في
موضع جر أصلا . هذا ما فهمناه من فكر نحوى مستقر ثابت .

وقد رأينا الشيخ العيني يغرب في المذهب من اعتبار « ايا » تكون
في موضع جر ، واسمعه في قول أبى أسيد الهذلى :

فقدنى واياهم فان ألق بعضهم

يكون كتعجيل السفام المرهد

يقول : « واياهم » الواو بمعنى « مع » ، ذكر بعض الفضلاء أن
« اياهم » عطف على المعنى ، وذلك أن « نى » في « فقدنى » . وان
كانت مجرورة بإضافة « قد » اليها ، فهى في المعنى منصوبة ، بدليل أن
معنى « قدك » : ليكفك ، و « قدنى » : ليكفى . . . ألا ترى الى قوله :

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا

فحسبك والضحاك سيف مهند

(٧٦) فى الأصل (من) ولا يناسب ، أو خلاف الأولى .

(٧٧) التصريح ١٢٨/٢ .

فهو محمول على معنى : فيكفيك ، والضحاك عطف على الكاف .
ويجوز فيه وجه آخر ، وهو أن يكون : « واياهم » في موضع جر ،
وان كان بلفظ المنصوب ، كالضحاك ، على أن « واياهم » أسهل من
« الضحاك » ، لأن « اياهم » لا يظهر فيه اعراب بخلاف « الضحاك »^(٧٨) .
وعلى ما قدمنا من خصوصية هذه الصيغة استعمالا ، فلا نحسب
أن لذلك سندا يسعفه بتأييد .

في متعلقات الجملة الاسمية :

١ - الكون المقدر :

يحذف الخبر بعد « لولا » مع القرنية الدالة على تعيينه ، اعتمادا
على سد الجواب مسده ، فالخبر قد قرروا حذفه - والحالة هذه وجوبا -
لحصول شرطى وجوب الحذف :

- القرنية الدالة على الخبر المعين ، وهى لفظة « لولا » ، اذ هى
موضوعة لتدل على انتفاء اللزوم ، فلولا دالة على أن خبر المبتدأ الذى
بعدها « موجود » لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من أنواع الخبر .

- والثانى : اللفظ الساد مسد الخبر ، وهو جواب « لولا »^(٧٩) .

وهذا مقتضى مذهب جمهور البصريين ، اذ يطلقون وجوب الحذف
بناء على أنه الخبر لا يكون الا كونا عاما ولبعض النحويين ، كالرمانى
والشجرى والشلوبين - وقد وافقهم ابن مالك - تفصيل :

فان كان كونا مقيدا ولم يدل عليه دليل وجب ذكره ، « لولا زيد
سالنا ما سلم » ، وان لم يدل عليه دليل جاز اثباته وحذفه^(٨٠) .

(٧٨) المقاصد ٣/ ٨٤ .

(٧٩) انظر : ش الكافية ١/ ١٠٤ .

(٨٠) انظر : المساعد ١/ ٢٠٨ - ٢٠٩ .

ويقرر النحويون كذلك أن المجرورات اذا وقعت خيرا ، أو صلة ، أو حالا ، أو صفة تعلق بمحذوف أبدا ، وذلك المحذوف لا يقدر الا كونا عاما من نحو : « مستقر • كائن • واجب »^(٨١) ، وما أشبهها ، قال الرضى : « ينبغي أن يكون ذلك العامل من الأفعال العامة ، أى ما لا يخالو منه فعل ، نحو « كائن وحاصل » ، ليكون الظرف دالا عليه ، ولو كان خاصا كـ « آكل وشارب وضارب وناصر » لم يجز ، لعدم الدليل عليه ، وقد يحذف خاص لقيام الدليل ، نحو : « من لك بالمهذب » أى : « من يظنه » ••• وفيما عدا المواقع الأربعة لا يتعلق الظرف والجار والمجرور الا بمافوظ موجود^(٨٢) ، وقال ابن مالك : « ••• معمول — فى الأجود — لاسم فاعل كون مطلق ، وفاقا للأخفش تصريحا ، ولسيبويه ايماء »^(٨٣) • قال ابن يغيث : « المراد بالاستقرار استقرار مطلق ، لا استقرار خاص ، فلو أردت بقولك : « زيد عندك » أنه جالس ، أو قائم لم يجز الحذف ، لأن الظرف لا يدل عليه ، لأنه ليس من ضرورة كونه فى الدار أن يكون جالسا ، أو قاعدا »^(٨٤) •

وإذ وقفنا على ذلك التقرير فلندرك أن بدر الدين العيني — كما عهدناه — منطلق التوجه ، فأخذ بكل هذه المشارب عن تنظير ، أو تطبيق ، فنظر بالكون المطلق ، وطبق له ، أو للخاص ، أو لهما معا •

(٨١) انظر : المحرر — بتحقيقنا — ٣٩٩/٢ — ٤٠٢ •

(٨٢) ش الكافية ٩٣/١ •

(٨٣) التسهيل ص ٤٩ ، وانظر : ش المفصل ٩٠/١ ، وأسرار العربية

ص ٧٩ ، والصبان ٢٠١/١ •

(٨٤) ش المفصل ٩٠/١ •

وهذا مسلكه :

يقول في قول الشاعر :

لولا اصطبار لأودى كل ذى قعة

لما استتقت مطاياهن للظعن

« خبره محذوف » والتقدير : « لولا اصطبار موجود ، أو

حاصل » (٨٥) .

وهذا — كما ترى — ما عليه النحويون — على ما قدمنا به .

وانظره يقدر الكون « الخاص » — وقد عرفنا درجته ، فيقول في

قول المرار الطائي :

ألا حبذا لولا الحياء وربما

منحت الهوى ما ليس بالمتقارب

« الحياء » مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف ، تقديره : « لولا

الحياء يمنعنى » (٨٦) .

وهذا اعتماد للكون الخاص .

وانظره يأخذ بهما مع « لولا » ، فيقدر الخبر معها خاصا وعاما

مطلقا ، كصنيعه في الصفة :

يقول في قول حسان :

فلولا الله والمهر المفدى

لرحت وأنت غربال الاهداب

« الخبر محذوف » ، والتقدير : « لولا الله معين ، والمهر

موجود » (٨٧) .

. (٨٥) المقاصد ١/٥٣٢ .

. (٨٦) نفسه ٤/٢٥ .

. (٨٧) نفسه ٣/١٤١ .

فالأول قدر معه الكون الخاص ، وفي الثانى العام ، ولا فرق ، اذ المعطوف على المبتدأ مبتدأ •

واسمه يصرح - فى الصفة - بهما معا كذلك ، فيقول فى قول الحطيئة :

ماذا تقول لأفراخ بذى مرخ

زغب الحواصل لا ماء ولا شجر

« قوله : « بذى مرخ » فى محل الجر صفة لـ « أفراخ » ، والتقدير : « لأفراخ كائنين بذى مرخ ، أو عقيمين هناك » (٨٨) •

وان يترجم هذا فى شىء من شئونه عن غيبة منهج ، فلا يبعد أن يكون لفظة من طلاقة فكر ، وتحرره ، وتحريره •

٢ - منصوب (أصبح) حال أو خبر ؟ :

ينصب العنصر الثانى من الجملة الابتدائية بعد الأفعال الناقصة ، وقد اختلف فى حقيقته بين الكوفيين والبصريين :

قال الشرجى : « ذهب الكوفيون الى أن خبر « كان » ••• نصب على الحال ، لأن « كان » فعل غير متعد فكان المنصوب بعدها على الحال ، لا على المفعول •

وذهب البصريون الى أنه نصب على المفعولية ، لا على الحال ، لأنها يقعان ضميرا فى نحو قولهم : « كناهم ، واذا لم نكنهم فمن ذا نكونهم » ، ولأنه هو خبر المبتدأ بعينه ، قال ابن بابشاذ : « والصواب أن يقال : خبر الاسم المرتفع بـ « كان » ، وانما يقال : خبر « كان » تقريبا على المبتدأ وما قاله الكوفيون ضعيف » (٨٩) •

وقال أبو البقاء : « والمسألة تبنى على حرف ، وهو أن الحال

(٨٨) نفسه ٥٢٥/٤ .

(٨٩) ائتلاف النصره ص ١٢٢ .

لا تتحقق في المنصوب - وهنا - وانتفاء الحال يدل على انتفاء المحكوم عليه ، فنحصر من هذا دليلا ، فنقول : أحكام الحال منتفية عن المنصوب هنا ، فينتفى كونه حالا « (٩٠) » .

وليس المقام لموازنة بين المدرستين ، أو الكشف عن درجة متوجه كل منهما ، ولا حصر لمن يشايح أيا . فلذلك مظانه (٩١) ، وقد أوسعناه بدراسة (٩٢) ، وهما هنا أن نبين هوية الرجل ، ومزاجه .

وكما عودنا الآخذ بكلتا الوجهتين دون ما انحصار بمذهب ، أو إشارة الى تحيز ، وهذا منهجه :

يقول في قول لبيد :

حسبت التقى والجد خير تجارة

رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا

« ثاقلا » نصب ، لأنه خبر « أصبح » ، لأنه بمعنى « صار » .

فيسندعى اسما مرفوعا وخبرا منصوبا ، فاسمه هو الضمير المستتر ،

و « ثاقلا » خبره « (٩٣) » .

وهذا مذهب أهل البصرة ، والمرجح - كما علمت - ثم اسمعه يقول

في قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر

(٩٠) التبيين م ٤٤ / ص ٢٩٥ .

(٩١) راجع : الانصاف م ١١٩ / ص ٨٢١ ، والهمع ١ / ١١١ ، والتصريح

١ / ١٧٤ ، والصبان ١ / ٢١٨ .

(٩٢) انظر : كتابنا تجديد النحو ص ١٢١ - ١٣١ .

(٩٣) المقاصد ٢ / ٣٨٥ .

« فأصبحوا » من الأفعال الناقصة ، ولكنها (٩٤) — هنا — بمعنى :
« صاروا » ، وهي جملة من الفعل والفاعل ، وقوله : « قد أعاد الله
نعمتهم » جملة وقعت حالا » (٩٥) .

وهذا هو توجه أهل الكوفة — كما علمت — !

٣ — « ما » والطرف الثاني في التركيب :

ينصب الخبر بعد « ما » اعمالا لها عمل « ليس » ، فان تقدم الخبر
على الاسم أهملت « ما » ، واستوت اللغتان : الحجازية والتميمية ،
يقول سيبويه : « فاذا قلت : « ما منطلق عبد الله » . أو : « ما مسيء
من أعتب » رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدا مثل مؤخر ، كما لا يجوز
أن تقول : « ان أخوك عبد الله » — على حد قولك : « ان عبد الله أخوك » ،
لأنها ليست بفعل ، وانما جعلت بمنزلة ، فكما لم تتصرف « ان » كالفعل
كذلك لم يجز فيه كل ما يجوز فيه ، ولم تقو قوته ، فكذلك « ما » (٩٦) .
وأصله المبرد بقوله : « ... وهذا قول مغن في جميع العربية ، كل ما كان
متصرفا عمل في المقدم والمؤخر ، وان لم يكن متصرفا لم يفارق موضعه ،
لأنه مدخل على غيره » (٩٧) .

وهذا متجه البصرين والكوفيين — على ما نفهم — وهذا قول
الفراء : « واذا قدمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه ، فقلت :
« ما سامع هذا ، وما قائم أخوك » (٩٨) ، ويقول ثعلب : « فاذا قدموه

(٩٤) أنظر : ما معنى الاستدراك هنا ؟

(٩٥) المقاصد ٩٧/٢ .

(٩٦) الكتاب ٥٩/١ .

(٩٧) المقتضب ١٨٩/٤ — ١٩٠ .

(٩٨) معاني القرآن ٤٣/٢ .

لم ينصبوا ، فقالوا : « ما قائم عبد الله » فرفعوا كلهم انما أشبهه « ليس » في ذلك الموضع فقط . هذه أصول العربية » (٩٩) .

وقد علل ذلك « بضعفها عن العمل ، فلا تقتصر في العمل بأن تعمل النصب قبل الرفع كالفعل » (١٠٠) ، قال الصيمري : « . . لأن » ما « حرف ضعيف غير متصرف في نفسه ، وكذلك لا يتصرف في معموله » (١٠١) ، فلما كان عملها ضعيفا بطل عملها ، وألزمت طريقة واحدة (١٠٢) . وللسهيلي في ذلك تفسير ، قال : « لم يعملوها عند تقديم الخبر ، نحو : « ما قائم زيد » ، لأنه ليس من رتبة النكرة أن يكون مبدوءا بها ، مخبرا عنها ، الا مع الاعتماد على ما قبلها ، فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عن « ما » قبلها لهذا السبب ، فلم تحتج الى اعمالها ، واطهار أثرها ، وبقي الحديث كما كان قبل دخولها مستغنيا عن تأثيرها فيه » (١٠٣) .

هذا ما رأيناه منهم ، وقد فهم عن سيبويه القول بنصبها الخبر مقدما ، فقال أبو علي — في قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر

: « وضعه سيبويه على أنه نصب الخبر مقدما ، كما ينصبه مؤخرا ، وأنكر ذلك أبو العباس ، وذهب الى أنه منتصب على الحال » (١٠٤) ، وقال ابن مالك : « وقد تعمل متوسطا خبرها . . . وفاقا لسيبويه » (١٠٥) .

(٩٩) المجالس ص ٥٩٧ .

(١٠٠) انظر : ش الكافية ٢٦٧/١ .

(١٠١) التبصرة ص ١٩٩ ، وانظر : المقتصد ص ٤٣٣ .

(١٠٢) انظر : أسرار العربية ص ١٢٣ .

(١٠٣) نتائج الفكر ص ٧٦ .

(١٠٤) البغداديات ص ٢٨٩ .

(١٠٥) التسهيل ص ٥٧ .

ولا يسهل علينا أن نفهم عن سيويه الاعمال مع تقديم الخبر ، وقد
سمعنا قوله من قريب • وقال الصبان — ردا على ابن مالك — : « رد
بأن المنصوص عن سيويه المنع ، والمجوز انما هو الجرمى والفراء » (١٠٦) •

وكلام سيويه — كما تقدم — يبعده ، وهذا قوله — أيضا — في
بيت الفرزدق : « وزعموا أن بعضهم قال ، وهو الفرزدق ••• وهذا
لا يكاد يعرف •• » (١٠٧) • فكلامه يفهم ندرة وقوعه ، لا التصريح بايقاعه
والترخيص به ، كما لا يسهل علينا ما نقلوه عن الفراء من تجويزه — كما
رأينا من الصبان ، وقال السيوطي : « جوز الفراء نصبه مطلقا » (١٠٨) ،
وكذا نقله عنه غيرهما (١٠٩) ، ونحسب أن هذا النقل عن الفراء ربما افتقر
إلى تحرير ، وقد عرفناه من كلامه السابق •

والذى حررناه أن النصب — مع التقدم — مطلقا حكاه الجرمي
لغة ، سمع : « ما مسيئا من أعتب » (١١٠) لكنه خرج على أنه شاذ ، أو
حال ، والخبر محذوف • أى : « موجود » (١١١) ، فعامة النحويين على
منع نصب خبرها متوسطا ، وقد نقل الرضى عن أبى على أن

(١٠٦) الصبان — على الأشموني — ٢٤٩/١ •

(١٠٧) الكتاب ٦٠/١ ، وفي الجنى ص ٣٢٣ : « وفي نسبته الى سيويه
نظر ، لأن سيويه انما حكاه عن غيره » •

(١٠٨) الهمع ١٢٤/١ •

(١٠٩) انظر : التصريح ١٩٨/١ ، ح الخضرى ١١٩/١ •

(١١٠) أى : من اعتذر عن أساعته ، وانظر : الهمع ١٢٤/١ •

(١١١) التصريح « نفسه » والخضرى •

قوما يجوزوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان أو غيره ، قال الربيعي :
« الاعمال عندي هو القياس ، لبقاء النفي » (١١٢) •

واذ عرفنا أن المسوغ لها في العمل هو الحمل على (ليس) التي
بمعناها ، فاذا بقى النفي بقى داعى الحمل في العمل (١١٣) • فلا يكون
العمل بعيدا ، وان كان التعلق فيه بالسماع أوضح •

فان كان الخبر ظرفا ، أو جار ومجرورا فقد « قال ابن عصفور —
وتبعه العبدى — لا يبطل عملها ، لكثرة التوسع فيه ، كما تعمل « ان »
وأخواتها • » (١١٤) ، ومنع الكثيرون منه (على الأصح) (١١٥) •

— واذ تقرر ذلك منهم فما مسلك صاحبنا فيها ؟

الرجل على مذهب جمهرة النحويين تنظيرا في منعه عملها متقدما
خبرها على اسمها ، للعلة التي ساقوها ، وفي تطبيقه يصرح باعمالها ، وان
ظهر ذلك منه في الخبر الظرفي ، وبين النظرية والتطبيق التفاقة تدرك
عند الكثير من النحاة • واليك طريقه :

قال في قول الشاعر :

وما خذل قومي فأخضع للعدى

ولكن اذا أدعوهم فهم هم

« قوله : « وما خذل » كلمة « ما » نافية بطل عملها ، لتقدم خبرها

على اسمها ، وهو قوله : « خذل » فإنه خبر » (١١٦) •

(١١٢) ش الكافية ٢٦٧/١ ، وانظر : المساعد ٢٨١/١ •

(١١٣) انظر : تشبيهات الأشموني — للباحث (ص ٣٠١) •

(١١٤) الرضى ٢٦٧/١ ، وانظر : الجنى ص ٣٢٤ •

(١١٥) التصريح « نفسه » ، وابن الناظم ص ١٤٦ •

(١١٦) المقاصد ٩٧/٢ •

وقال في قول الفرزدق - وقد مر قريبا - :

« عمل » ما « مع تقدم خبره ، وهو نادر ، لأن « ما » عامل ضعيف ،
فإذا تقدم خبرها على اسمها لم يعمل ، وها هنا قد عمل على ندرة » (١١٧) .
هذا مسلكه في تنظيره ، واسمعه مطبقا مقررا الاعمال مع توسط
الخبر :

قال : في قول الشاعر :

مشغوفة بك قد شغفت وانما
حم الفراق فما اليك سبيل
« ما » بمعنى « ليس » ، و « سبيل » اسمه ، و « اليك » مقدا
خبره » (١١٨) .

وفي قوله :
وحملت زفرات الهوى فأطقتها
وما لي بزفرات العشى يدان

« قال : « ما » بمعنى « ليس » ، وقوله : « يدان » اسمها ،
وقوله : « لي » مقدا خبرها » (١١٩) .

وكذا في قول الراجز :
ما لحب جلد أن يهجر
ولا حبيب رأفة فيجبر

: « ف « ما » بمعنى « ليس » ، « جلد » اسمه ، « لحب » مقدا
خبره » (١٢٠) .

(١١٧) المقاصد ٩٧/٢ .
(١١٨) نفسه ١١٦٣/٣ .
(١١٩) نفسه ٥٢٠/٤ .
(١٢٠) نفسه ٢٥٤/٣ .

وكانها صيغة واحدة ، وبينها في كل مراحل بعيدة •

٤ — « لا » الوحدة ، والمحل المطلق :

تحمل « لا » على « ليس » فتعمل عملها بغير اجماع ، ومن أعمالها
أمعن الصرامة في عملها ، فلا تعمل الا في نكرتين ، ولا يتقدم خبرها على
اسمها ، وشروط آخر (١٢١) •

وكلهم مجمعون — على ما وقعنا عليه — على أنه لا يتقدم خبرها
على اسمها ، ولو كان ذلك الخبر ظرفا أو مجرورا ، قال الملقى :
« •• فان تقدم ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر » (١٢٢) ، وقال الاربلى :
« ألا يتقدم الخبر ، ولا ما يتعلق بالخبر عليها ، ولا على اسمها ،
أما الخبر فلأن « ما » أقوى شبيها بـ « ليس » منها ، واذا تقدم خبرها
عليها ، أو على اسمها بطل عملها ، فالأضعف أولى بذلك ، وانما كانت
« ما » أقوى في الشبه بـ « ليس » ، لدخولها على المعرفة والنكرة ،
و « لا » هذه تختص بالنكرات » (١٢٣) •

ولم أقف — كما قدمت — على من أعمالها متقدما خبرها شبه الجملة ،
الا ما نقل عن المازني في سميته الجنسية حيث « أجاز فيها أن تعمل مع
فصلها ، ولكنه لا يبنى » (١٢٤) ، ولا يعني ذلك امتداد الحكم لسميتها ،
فلكل حكمه •

وقد صرح العيني بعملها متقدما خبرها الظرفي ، فقال في قول
الراجز :

(١٢١) انظرها في مظانها •

(١٢٢) الرصف ص ٣٣٤ •

(١٢٣) جواهر الأدب ص ٣٠٤ •

(١٢٤) التصريح ٢٣٦/١ ، وانظر : الرضى ١١٢/١ ، والهمع ١٢٥/١ ،

والصبيان ٢٥٣/١ ، والسابق ١٩٩/١ •

ما لمحب جلد أن يصبرا
ولا حبيب رأفة فيجبرا

« قوله : « ولا حبيب » ، أي : « وليس لحبيب رأفة » ، وارتفاع
« رأفة » بكونها اسم « لا » و « لحبيب » مقدما خبره « (١٢٥) » .

والناس بعامة على اهمالها ، والحالة هذه ، واعراب ما بعدها على
الابتداء والخبر ، وكان هذا مذهب انفرد به الرجل ، أو اغترب به ، وان
كن فيما نقلناه عن المازني بعض تشجيع له عليه ، وفي الترخيص مع
الظروف في منهج العموم سند لا يستهان به ، وان كنا نتحفظ معه .

و « لا » هذه لا يكون معمولها الا نكرتين — كما قدمت — ، قال
سيبويه : « وان جعلتها بمنزلة « ليس » كان حالها كحال « لا » في أنها
موضع ابتداء ، وأنها لا تعمل في معرفة » (١٢٦) .

وقد نقل عن الكوفيين جواز اعمالها في المعرفة ، ونسب الى ابن جنى
كذلك ، احتجاجا بنحو قول النابغة :

وخلت سوار القلب لا أنا باغيا
سواها ولا عن حبها متراخيا

وقوله :

أنكرتها بعد أعوام مزين لها
لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا (١٢٧)

وللنحويين من ذلك موقف ، اذ قضوا بشذوذه ، وتردد ابن مالك
معه ، قال : « ورفعها معرفة نادر » (١٢٨) .

(١٢٥) المقاصد ٢٥٤/٣ .

(١٢٦) الكتاب ٢٩٦/٢ ، وانظر : المقتضب ٣٨٢/٤ .

(١٢٧) انظر : الارتشاف ١١٠/٢ ، وشذور الذهب ص ١٩٧ .

(١٢٨) التسهيل ص ٥٧ ، والمساعد ٢٨٢/١ .

وقال : « والقياس على هذا شائع عندي » (١٢٩) ، والناس — كما فهمنا — لا يستقر عليه قرارهم ، وغالبهم راد ، أو مؤول ، قيل : « لأن » لا « لها أصل آخر ، وهو الشبه بـ « ان » ، وهي لا تعمل فيه إلا اذا كان نكرة » (١٣٠) .

وبدر الدين العيني كان على ما عودنا الصارم في التنظير فرده وأوله ، — على ما هو منحى الناس — وجوزه تطبيقا — على ما سترى — واسمعه يقول في تخريج بيت النابغة المار :

« الاستشهاد فيه ، في قوله : « لا أنا باغيا » حيث عمل « لا » بمعنى « ليس » في المعرفة ، وهو شاذ وقد ذهب اليه أبو الفتح في كتابه « التمام » (١٣١) وابن الشجري (١٣٢) — أيضا — وقد أجيب عن هذا من وجهين (١٣٣) :

أحدهما : أن يجعل « أنا » مرفوعا بفعل مضمرة ، و « باغيا » نصب على الحال تقديره : « لا أرى باغيا » ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل .

(١٢٩) شرح التسهيل لابن مالك (خ . د . ق / ٦١) .

وانظر : الهمع ١/١٢٥ ، وتنبيهات الأشموني — للباحث — ص ٣٠٨ .

(١٣٠) شرح الجزولية للورقي ق ٤٨ (عن التنبيهات — نفسه) .

(١٣١) لم أقف على هذا الكتاب .

(١٣٢) ما قاله ابن الشجري : « من العرب من شبهوها بـ « ليس »

فرفعوا بها الاسم ، ونصبوا الخبر ، وألزموا اسمها التكرير » (الأملی ٢/٢٢٤) ، ولعل النقل عنه من مصدر آخر .

(١٣٣) بذلك أجاب ابن مالك (ش الكافية — وانظر الأشموني

والثاني : أن يجعل « أنا » مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً ،
« باغياً » على الحال ، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل ،
لدلالته عليه ، ونظائره كثيرة » (١٣٤) .

وان يكن هذا معياره تنظيراً فقد كان على اباحته — كما قدمت —
تطبيقها ، بل أفرط في اطلاق هذه الاباحة ، فأجاز أن يكون الاسم نكرة
والخبر معرفة . وانظر :

في قول قائد القشيري :

أفي الحق أني مغرم بك هائم

وأنتك لا خلل هواك ولا خمر

قال : « لاخل هواك » . . . « لا » بمعنى « ليس » ، و « خلل »
مرفوع اسمه ، و « هواك » كلام اضافي خبرها (١٣٥) .
وفي قول زهير :

وان أتاه خليل يوم مسغبة

يقول : لا غائب مالي ولا حرم

قال : « قوله : « لا غائب » . « لا » بمعنى « ليس » ، و « غائب »
اسمها ، وقوله : « مالي » خبرها » (١٣٦) .
وفي ذلك نظر من وجهين :

أولهما : اعمالها مكررة ، والمقتضى من كلامهم اهمالها حينئذ ، وان
كان تقييدهم لذلك وارداً في الجنسية .

• (١٣٤) المقاصد ٢/١٤٤

• (١٣٥) نفسه ٣/٤٨٣

• (١٣٦) نفسه ٤/٤٢٩

ثانيتها : أن فيه الاخبار بالمعرفة عن النكرة ، وقد توقف الرجل نفسه في نحو ذلك ، فقال في قول القطامي :

قفى قبل التفرق يا ضباعا
ولا يك موقف منك الوداعا

« موقف » اسم « يكن » ، و « الوداعا » الخبر ، وقد علم في باب الخير أن المعرفة هي المبتدأ ، والخبر هو النكرة ، كذلك اسم « كان » وخبرها ، إذ لا فرق بينهما « (١٣٧) » .

وإذ أدركنا هذه الغربة بين التنظير والتطبيق فكأننا لا نستبعد بالكلية ما طبق به من ايقاع النكرة الاسم والمعرفة الخبر — وإن كان شرط الاعمال معها تنكيرها — على ما سبق — اكتفاء بجزء الشرط ، أو السبب المصرح لهذا العمل ، وحملها على وكان ، وفي النكرة ههنا مسوغ الابتداء بها ، وهو النفي ، قال ابن مالك : « على أنه لو كان اسم « كان » نكرة محضة لم يمتنع ، لشبههما بالفاعل والمفعول » (١٣٨) .

٥ — منصوب (ألفى) بين الحالية ، والمفعولية :

عد الكوفيون ، وجماعة الفعل « ألفى » من أخوات « ظن » بمنزلة مرادفتها : « وجد » فتنصب معمولين أصلهما المبتدأ والخبر ، قال السيوطي : « « ألفى » بمعنى « وجد » أثبتتها الكوفية وابن مالك . » وأنكرها البصرية وابن عصفور ، وقالوا : المنصوب حال « (١٣٩) » ، وقال أبو حيان : « ذهب ابن درستويه إلى جعل « ألفى » من هذا الباب ،

(١٣٧) نفسه ٢٩٥/٤ .

(١٣٨) شواهد التوضيح ص ٣٧ ، وانظر : ش الفصل ٩٢/٧ — ٩٤ .

(١٣٩) الهمع ١٤٩/١ .

والصحيح أنها ليست من هذا الباب « (١٤٠) • وقال ابن مالك ، وشارحه ابن عقيل : « ••• و « ألفى » مرادفتها : « وجد » المتعدية لاثنين ، كقوله :

قد جربوه فألفوه المغيث اذا

ما الروع عم فلا يلوى على أحد (١٤١)

قال البغدادي : « كذا قال ابن مالك ••• وذهب ابن عصفور الى أنها تتعدى الى مفعول واحد وأن المنصوب الثانى حال ، واستدل بالتزام تنكيره ، ورد بوروده معرفة كما فى البيت ، ودعوى زيادتها ضعيفة » (١٤٢) • والعينى على محجة المعتمد بينها ناصبة للمفعولين نظرية واحتجاجا ، وعلى المذهب الآخر تطبيقا وهذا رأيه — على ما سبق فى نظائره •

— وانظره وقد ساق البيت السابق ، وقال : « المغيث » مفعول ثان ، وقيل : هو حال ، لأنه معرفة ، وشرط الحال أن تكون نكرة « •• وفى الشاهد قال : « نصب « ألفى » فيه مفعولين ، لكونه بمعنى « وجد » ، ومنهم من منع تعدى « ألفى » الى اثنين ، وزعموا فى قوله — تعالى — « انهم ألفوا آباءهم ضالين » (١٤٣) حال ، والبيت حجة عليهم ، لأنه تعدى الى اثنين » (١٤٤) •

واذ يتحمس لهذا النحو محتجا له ، تراه ينعطف عنه فى كل ما طبق به :

(١٤٠) الارتشاف ٦٣/٣ •

(١٤١) انظر : التسهيل ض ٧١ ، والمساعد ٣٥٨/١ ، وابن الناظم

ص ١٩٧ •

(١٤٢) الخزانة ٣٣٥/١١ •

(١٤٣) الصافات : ٦٩ •

(١٤٤) المقاصد ٣٨٨/٢ •

قال في قوله :
وانك اذا ما تأته ما أنت أمر
به تلف من اياه تأمر آتيا

: « آتيا » حال من « من » (١٤٥) .

— وفي قول الأعشى :

لئن منيت بنا عن غب معركة
لا لاتفنا عن دماء الحي ننتقل

قال : « ننتقل » جملة وقعت حالا من الضمير المنصوب في :
« لاتفنا » (١٤٦) .

— وفي قول الآخر :

وما كل من ييدى البشاشة كائنا
أخاك اذا لم تلفه لك منجدا

قال : « قوله » : « لم تلفه » الضمير فيه يرجع الى « من » وقوله :
« منجدا » حال من الضمير المذكور (١٤٧) .

من متعلقات الجملة الفعلية :

١ — التنازع :

لأى العاملين العمل في التنازع ؟

في اختيار عمل أى من العاملين في المعمول المتأخر المطلوب لكل منهما
خلاف بين البصريين والكوفيين معروف ، فالبصريون يختارون الثانى
لقربه ، قال سيبويه : « * * * وانما كان الذى يليه أولى ، لقرب جواره ،

(١٤٥) المقاصد ٤/٢٢٦ .

(١٤٦) نفسه ٢/٢٨٥ وغب المعركة : عقبها .

(١٤٧) نفسه ٢/١٨ .

وأنه لا يتقضى معنى» (١٤٨) ، وقال البرد : « فهذا اللفظ هو الذى يختاره البصريون ، وهو اختيار الفعل الآخر فى اللفظ » (١٤٩) .

والاختيار عند الكوفيين اعمال الأول ، لأنه أسبق ، وفيه السلامة من تقديم مضمرة على مفسره (١٥٠) . قال الناقدون : الأجود قول البصريين ، لأنه الوارد به القرآن ، وعليه أكثر كلام العرب (١٥١) ، وقد عقد الانبارى لهذا الخلاف وناقشه (١٥٢) ، والحق أن لكل من المذهبين شواهد ، وقياسه (١٥٣) .

ونحسب أن صاحبنا العينى يميل نحو البصرة ، وفى تطبيقه يفتى الى المدرستين جميعا ، وكأنه يرجح مذهب أهل الكوفة ، وانظر :

— فى قول عمر بن ربيعة — أو غيره :

إذا هى لسم تستك بعود أراكة

تنخل فاستاكت به عود اسحل

قال : « الاستشهاد فيه هو رفع « عود اسحل » بالفعل الأول ، ولو أعمل الثانى لقال : « تنخل فاستاكت بعود اسحل » ، وهذا حجة الكوفيين فى أولوية اعمال الأول ، والجواب عن ذلك أنه يدل على الجواز ولا خلاف فيه ، وأما أنه يدل على الأولوية فلا » (١٥٤) .

(١٤٨) الكتاب ٧٣/١ .

(١٤٩) المقتضب ٧٢/٤ — ٧٣ .

(١٥٠) الهمع ١٠٩/٢ .

(١٥١) انظر : المحرر — بتحقيقنا — ٦٢٩/٢ .

(١٥٢) الانصاف م/١٣ .

(١٥٣) انظر توضيح المرادى ٦٢/٢ .

(١٥٤) المقاصد ٣٥/٣ .

وقد أفهم ميله لوجهة أهل البصرة ، وانظره تطبيقا يأخذ بكل مذهب من المذهبين وجها مباحا ، أو أثيرا عنده .

— فعلى مذهب أهل البصرة من اعمال الثانى يقول فى قول عنتره :

ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها

قيل الفوارس ، ويك عنتر أقدم

قال : « قوله : « قيل الفوارس » كلام اضافى ، وقد تنازع فيه

الذعلان . وهما قوله : « شفى وأبرأ » فأعمل الثانى ، وأضمر فى الأول » (١٥٥) .

— وعلى مذهب أهل الكوفة من اعمال الأول ، يقول فى قول الشاعر :

كم دون مية موماة يهال لها

إذا تيممها الخريت ذو الجلد

: « تيممها » جملة من الفعل والفاعل . وهو الضمير المستتر الذى

يرجع الى « الخريت » . وليس هذا باضمار قبل الذكر ، لأن التقدير :

« يهال منها الخريت إذا تيممها ، أى : إذا قصدتها » (١٥٦) .

فالتخريج على اعمال الأول ، وأحسب أنه هنا يرجح وجهة الكوفيين ،

لكونها لا اضمار فيها قبل الذكر ، و (السلامة من تقديم مضمير على

مفسره) — على ما مر قريبا — وهذا وجه للكوفيين يتمسكون به ، وفى

عمل الثانى — كما يدرك — الاضمار فى الأول ، وهو اضمار قبل الذكر .

(١٥٥) السابق ٣١٩/٤ .

(١٥٦) نفسه ٤٩٧/٤ والموماة : المفازة ، والخريت : الدليل الحاذق

الماهر .

٢ - الاستثناء :

هل « ما » مع « حاشا » نافية ؟ :

قد يستثنى بـ « حاشا » ، وذهب سيوييه ، وأكثر البصريين أنها حرف خافض دال على الاستثناء كـ « الا » ، والكوفيون - والمبرد - أنها فعل ناصب للفعل بعدها ، بمنزلة « عدا ، وخلا » ، وذهب بعض الكوفيين الى كونها فعلا استعمل استعمال الحروف .

وتدخل على الثلاثة « ما » فيجب النصب فيما بعدهن عند الجمهور ، وزيادة « ما » قبل « حاشا » قليلة ، و « ما » هذه مصدرية ، وقيل : مصدرية ظرفية (*) .

قال السيوطي : « أجاز بعضهم دخول « ما » المصدرية على « حاشا » بقلة تمسكا بقوله :

رأيت الناس ما حاشا قريشا

فانا نحن أفضلهم فعلا (١٥٧)

والعيني يرى « ما » هذه مصدرية ، كما هو مذهب الناس جميعا ، ففى قول الشاعر :

يمل الندامى ما عدانى فاننى

بكل الذى يهوى نديمى مولع

قال : « استشهد به هنا فى دخول « ما » المصدرية عليه ، فيتعين النصب حينئذ ، لتعين الفعلية » (١٥٨) ، وفى موطن آخر قال : « كلمة « ما » مصدرية » (١٥٩) . وهذا واضح .

(*) انظر : الارتشاف ٢/٣١٨ .

(١٥٧) الهمع ١/٢٢٣ ، وانظر : التصريح ١/٣٦٥ .

(١٥٨) المقاصد ٣/١٢٤ .

(١٥٩) السابق ١/٣٦٤ .

والغريب — من بعد — أن يذهب الرجل الى أن « ما » في « ما حاشا »
نافية ، فقال في قول الأخطل — أو غيره — السابق :

رأيت الناس ما حاشا قريشا

•••••

« قوله : « ما حاشا » كلمة « ما » نافية ، و « حاشا » ههنا فعل
تعد (١٦٠) ، وقد غاب عنا تلمس وجه لهذا المنحى ، وصحيح أنه لا يمتنع
عد « ما » نافية ، وتعدية حاشا ، فيكون المعنى : (ما أستثنى) ، ولكنه
لا يصلح هذا التأويل في هذا المقام ، لذا خطأه البغدادي ، قال : « وأخطأ
العينى حين زعم أن « ما » هنا نافية ، فان مراد الشاعر تفضيل قومه
على « ما عدا قريشا » ، لا تفضيل قومه على « قريش » — أيضا —
وقياسه على قول النبي — صلى الله عليه وسلم : « أسامة أحب الناس
الى ما حاشا فاطمة » في أن « ما » نافية — كما قال صاحب المغنى — يرد
أنه صرح أن « ما » في البيت مصدرية ، فانه قال : « وتوهم ابن مالك
أن « ما » في الحديث « ما » المصدرية ، و « حاشا » الاستثنائية ،
فاستدل به على أنه قد يقال : « قام القوم ما حاشا زيدا » ، كما قال :

رأيت الناس ما حاشا قريشا

••••• انتهى كلام المغنى (١٦١)

ونحسب أن في هذا ردا •

(١٦٠) نفسه ١٣٦/٣ .

(١٦١) الخزانة ٣/٢٨٧ ، والمغنى ١/١٠٩ .

٣ - الحال :

صاحب الحال بين التكرير والاختصاص :

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة أو قريبا منها ، لأنه محكوم عليه وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة ، اذ الحكم على المجهول لا يفيد غالبا - وهذا من مقررات النحويين - وقد يقع نكرة بمسوغ يقربها من المعرفة ، كأن يتقدم عليه الحال ، أو يختص بوصف ، أو إضافة ، أو يسبق بنفسى ، أو شبهه ، أو استفهام ، أو غيرها (١٦٢) .

وقل أن يقع نكرة بلا مسوغ ، قالوا : قبيح ضعيف مع جوازه ، قال ابن يعيش : « وتتكير ذى الحال قبيح وهو جائز مع قبحه ، لو قلت : « جاء رجل ضاحكا » لقبح مع جوازه ، وجعله وصفا لما قبله هو الوجه » (١٦٣) .

وقال سيوييه : « وقد يجوز نصبه على نصب « هذا رجل منطلقا » وهو قول عيسى ، ومثل ذلك : « مررت برجل قائما » اذا جعلت المرور به في حال قيام ، وقد يجوز على هذا : « فيها رجل قائما » وهو قول الخليل - رحمه الله - ومثل ذلك : « عليه مائة بيضا » ، والرفع الوجه » (١٦٤) وقال السهيلي في توجيهه التبعية : « .. أكثر الكلام على ما قاله النحويون ، ايثارا لاتفاق اللفظ ، ولتقارب ما بين المعنيين في النكرة ... وأما نصب الصفة على الحال فيضعف عندهم ، لاختلاف اللفظ من غير ضرورة » (١٦٥) .

(١٦٢) انظر : الاقتضاب ص ٣١ ، واصطلاح الخلل ص ١٠٦ ،
والتصريح ٣٧٦/٢ - ، والأشمونى ١٧٦/٢ .
(١٦٣) ش الفصل ٦٤/٢ .
(١٦٤) الكتاب ١١٢/٢ .
(١٦٥) نتائج الفكر ص ٢٣٤ .

والشيخ بدر الدين العيني لم يكن بمبعدة عن هذا التنظير ، فقد
قرره ، وأكده ، ثم التفت عنه — كما شاهدناه في غيره — وهذا قوله ،
ومنهجه :

قال : « وكما جاز الابتداء بالنكرة بالمخصص ، فكذلك جاز وقوع
للحال عن النكرة بالمخصص ، ومن جملة المخصصات لجواز وقوع الحال
من النكرة : تقدم الحال على ذى الحال » (١٦٦) وهذا في قول الشاعر :

وفي الجسم منى بينا — لو علمته —

شحوب وان تستشهدى العين تشهد

وأصله الصادر عنه تقرر من قوله : « علم أن الحال في الأصل
خبر ، وذا الحال مخبر عنه ، فالأصل فيه أن يكون معرفة » (١٦٦) .
وفي قول الشاعر :

وما لام نفسى مثلها لى لائم

ولا سد فقري مثل ما ملكت يدي

قال : « مثلها ، حال من « لائم » . . . وهو نكرة ، ولا يسوغ
أن يكون ذو الحال نكرة الا بمخصص والمخصص ههنا تقديم الحال
على صاحبها » (١٦٧) .

وفي قوله :

ما حم من موت حمى واقيا

ولا ترى من أحد باقيا

قال : « واقيا » حال من قوله : (من موت) (*) ، وهو نكرة ،

(١٦٦) المقاصد ١٤٨/٣ .

(١٦٧) المقاصد ٢١٤/٣ .

(*) كذا ، وهو سهو ، أو خطأ نسخ ، والصواب كونها حالا من
« حمى » ، و « من موت » متعلق بـ « واقيا » وانظر الخضرى ٢١٥/١ .

وقد علم أن الواجب تعريف ذى الحال ولكن المسوغ ههنا هو كون ذى الحال بعد النفى ، ونظيره قوله — تعالى : « وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم » (١٦٨) فان قوله : « لها كتاب » جملة في موضع الحال من « قرية » ، والمسوغ لذلك وقوعها بعد النفى « (١٦٩) .

وصدورا عن هذا الفهم أغرب الواقع بعد انكارة المحضة صفة في قول حسان :

أصابهم بلاء كان فيهم
سوى ما قد أصاب بنى النضير

فقال : « قوله : « كان فيهم » جملة في محل الرفع على أنها صفة » (١٧٠) .

وقد عوين الرجل — فيما قد مر — على مذهب الناس جميعا في كون الواقع بعد النكرة غير المختصة صفة ، فصاحب الحال لا يحسن الا بمسوغ ، بل كأنه اشتط في الاحكام . فقال : « لا يسوغ » ، « وقد علم أن الواجب تعريف ذى الحال ... » — وقد تقدم قريبا ، ومن بعد نظيره ، وكأنه قد تسمع ، أو تغيب هذا المنهج ، فأقر ما قد يشبهه أن منعه ، وهذا مسلكه :

قال في قول الراجز :

يحسبه الجاهل ما لم يعلم

شيئا على كرسيه معمما

(١٦٨) الحجر : ٤ .

(١٦٩) المقاصد ٢/١٤ ، وانظر ٣/١٣٥ .

(٧٠) السابق ٣/١٢١ .

: « على كرسية » - معترض بين الصفة والموصوف ، وموضعها
النصب على الحال « (١٧١) » .

وفي قول الفرزدق - عزاه اليه - :

وبايعت أقواما وفيت بعهدهم

وبيبة قد بايعته غير نادم

يقول : « قوله : « وفيت بعهدهم » جملة حالية بتقدير « قد » :

أى حال كونى وفيت بعهدهم « (١٧٢) » .

وفي قوله :

لم ألف في الدار ذا نطق سوى طلل

قد كان يعفو وما بالعهد من قوم

قال : « قد كان يعفو » ... الجملة موضعها النصب على

الحال « (١٧٣) » .

حالية الجملة الماضية بـ (قد) وبدونها :

من مدلولات « قد » : تقريب الماضي من الحال ، وإذا أوجب

البصريون - ما عدا الأخفش - دخولها على الماضي الواقع حالا ، أما

ظاهرة ، أو مقدره ، قال السيوطي : « جزم به المتأخرون كابن عصفور

والأبذي والجزولي ، وهو قول الفارسي « (١٧٤) » .

والأخفش والكوفيون يجوزونه ، وقالوا : لا يحتاج لذلك ، لكثرة

وقوعها حالا بدون (قد) ، والأصل عدم التقدير ، لا سيما فيما كثر

• (١٧١) السابق ٣٢٩/٤

• (١٧٢) السابق ٤٠٥/١

• (١٧٣) نفسه ١١١٩/٣

• (١٧٤) الجمع ٢٤٧/١

استعماله» (١٧٥) ، قال المبرد : « وقد أجاز قوم أن يضعوا (فعل) في موضعها ، كما تقول : « ان ضربتني ضربتك » ، والمعنى : « ان تضربني أضربك » ، وهذا التشبيه بعيد ، لأن الحروف اذا دخلت حدث معها معان تزيل الأفعال عن مواضعها » (١٧٦) ، وقال الجزولي : « وعلى كل حال لا بد من « قد » في الماضي لفظا ومعنى ، ظاهرة أو مقدره » (١٧٧) . وقد عقد الأتباري مسألة لهذا الخلاف بين المدرستين ، وقد رد ما تمسك به الكوفيون من سماع وقياس (١٧٨) .

وقد رجح أبو حيان مذهب الكوفيين ، قال : « قال ابن عطية : « جوز الكوفيون أن يكون معنى (أرداكم) في موضع الحال ، والبصريون لا يجيزون وقوع الماضي حالا الا اذا اقترن بـ (قد) ... وقد أجاز الأخفش من البصرية وقوع الماضي حالا بغير « قد » وهو الصحيح ، اذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس ويبعد فيها التأويل » (١٧٩) ، وقال - أيضا : « والصحيح جواز ذلك بغير « قد » ، وهو قول الجمهور والكوفيين والأخفش لكثرة ورود ذلك (١٨٠) ، وتأويل الكثير ضعيف جدا ، لأننا انما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة (١٨١) .

• (١٧٥) انظر : المغنى ١/١٤٩ .

• (١٧٦) المقتضب ٤/١٢٤ .

• (١٧٧) المقدمة الجزولية ص ٩٢ .

• (١٧٨) الانصاف م ٣٢ / ٢٥٢ - وانظر : ش الفصل ٢/٦٩ ،

والخزانة ٣/٢٥٤ .

• (١٧٩) البحر ٧/٤٩٣ .

• (١٨٠) الارتشاف ٢/٣٧٠ .

• (١٨١) الهمع ١/٢٤٧ .

وقال الأشموني : « والمختار وفاقا للكوفيين والأخفش لزومها مع المرتبط بالواو فقط وجواز اثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده ، أو بهما إذ الأصل عدم التقدير ، لا سيما مع الكثرة » (١٨٣) .

وصاحبنا العيني على ما عودنا في تجاوزه الانحصار في مذهب ،
فياخذ بالمذهبين جميعا ، وهذا منهجه المطلق :

— وانظره يطبق على مذهب أهل البصرة في قول عبد الله بن سلمة :

وانى لتعروني لذكراك هـزة

كما انتفض العصفور بلله القطر

قال : « بلله القطر » جملة من الفعل والفاعل والمفعول وقعت حالا
من العصفور بتقدير «قد» كما في قوله تعالى : « أو جاءوكم حصرت » ،
أى : « قد حصرت » ، والتقدير : « قد بلله القطر » (١٨٣) .

— واسمعه يطبق على مذهب الكوفة ، بل ومنظرا له ، حيث يقول
في قول الفرزدق :

يقول اذا اقلولى عليها وأقردت

ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم

قوله : « أقردت » جملة فعلية ماضية وقعت حالا ، والماضى اذا
وقع حالا يكون على ستة أضرب :

أحدها : أن يكون بالواو وحدها (١٨٤) ، كما في قوله تعالى : « الذين
قالوا لاخوانهم وقعدوا » .

• (١٨٢) الأشموني ١٩٢/٢

• (١٨٣) المقاصد ٦٩/٣

(١٨٤) السابق ١٣٦/٢ و (اقلولى) : ارتفع عليها ، وأقررت : لصقت

بالأرض وسكنت .

وفي قول أبي الأسود :

فان لا يكتها أو تكنه فانه

أخوها غزته أمه بلبانها

قال : « الجملة (غزته) في محل الرفع على أنها خبر بعد خبر ،
ويجوز أن تكون حالا من الهاء في « أخوها » (١٨٥) .

هل يقترن المضارع المنفى الواقع حالا بالواو ؟ :

كان النحويين انشعبت وجهاتهم في هذه المسألة انشعابا ، بين مجوز
باطلاق ، أو بقله ، أو في « لا » دون « ما » وكأني أفهم تباينا أو شيئا
منه في كلامهم ، واسمعه منهم :

يقول الزمخشري : « وقد جاء في المنفى الأمران » (١٨٦) ، قال
ابن يعيش في شرحه : « ... الفعل المضارع اذا دخل عليه النافي جاز
دخول الواو وتركها ، لما ذكرناه من شبهها بالجملة الاسمية ، من حيث
صار أول جزء منها غير فعل ... فأتى بالواو في موضع ، ولم يأت بها في
موضع ، فاذا أتى بها فلشبه الجملة الفعلية بالاسمية ، لمكان حرف المنفى ،
وهن لم يأت بها فلأنه فعل مضارع » (١٨٧) ، هذا قوله ، واسمع ما يقول
الأزهري في منعه البتة : « ... ولم تقترن بالواو ، لأن المضارع المنفى
بـ « لا » بمنزلة اسم الفاعل المضاف اليه « غير » ، فأجرى مجراه في
الاستغناء عن الواو ، ألا ترى أن معناها « أي : وما لنا إلا نؤمن بالله » :
ما لنا غير مؤمنين ، فكما لا يقال : « ما لنا وغير مؤمنين » لا يقال :
« ما لنا ولا نؤمن » ، قاله ابن مالك في شرح الكافية ، وكذلك المضارع
المنفى بـ « ما » ، كقوله :

(١٨٦) الفصل ص ٦٤ .

(١٨٧) ش الفصل ٦٧/٢ — ٦٨ .

عهدتك ما تصبو وفيك شعبية

فما لك بعد الشيب صبا متيما (١٨٨)

وقد أفهم ابن مالك في التسهيل المنع ، قال : « ويعنى عنه « الواو » في غير مؤكدة ، ولا مصدرية بمضارع مثبت عار من « قد » ، أو منفى بـ « لا ، أو ما » (١٨٩) ، قال ابن عقيل — في شرحه — : « امتنع : جاء زيد ولا يضحك عمرو ، أو : ما يضحك عمرو » (١٩٠) . وقال ابن مالك — أيضا — : « وقد تصحب الواو المضارع المنفى بـ « لا » فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر » (١٩١) ، قال ابن عقيل : « . . . جوز المصنف أن يكون منه قراءة غير نافع « ولا يسأل عن أصحاب الجحيم » (١٩٢) ، وقراءة ابن ذكوان « فاستقيما ولا تبعان » (١٩٣) — بتخفيف النون — فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر أي : « وأنت لا تسأل ، وأنتما لا تبعان » ، وقيل : لا حاجة الى التقدير ، وقيل : الواو عاطفة » (١٩٤) . وذكر أبو حيان أنه سمع دخول الواو في المنفى بـ « لا » ، ونقل عن البسيط حسن ترك الواو معها (١٩٥) ، أما في « ما » فقد ذكر جواز الوجهين (١٩٦) . وكذا رأيت . وكان صاحبنا كان كل هذه المنازع في منع ، أو تجويز على قلة ، أو تسوية بين الاستعمالين .

• (١٨٨) التصريح ٣٩٢/١

• (١٨٩) التسهيل ص ١١٢

• (١٩٠) المساعد ٤٦/٢ — ٤٧

• (١٩١) التسهيل ص ١١٣

• (١٩٢) البقرة : ١١٥

• (١٩٣) يونس : ٨٩

• (١٩٤) المساعد ٤٧/٢

• (١٩٥) الارتشاف ٣٦٧/٢

• (١٩٦) السابق « نفسه »

وانظر :

— قال في قول الشاعر :

ولو ان قوما لارتفاع قبيلة
دخلوا السماء دخلتها لا أحجب

: « قوله : « لا أحجب » جملة وقعت حالا من ضمير « دخلت »
مجردة عن الواو ، كما في قوله — تعالى — : « مالي لا أرى الهدهد » (١٩٧) ،
و « ومالنا لا نؤمن بالله » (١٩٨) . . . لأن الحال اذا كانت مضارعا مثبتا ،
أو منفيا بـ « لا » استغنت عن الواو » (١٩٩) .

وقال في قول الآخر — ذاكرا الجواز بقلة — :

أما تروا من دمي وتوعدوني
وكنت ولا ينهنهني الوعيد

: « مضارع منفى وقع حالا ، وقد جاء بالضمير والواو ، وهذا قليل ،
والأكثر مجيئه بالضمير بلا واو » (٢٠٠) .

واسمعه يطلق الجواز في قول الطرماح :

يطفن بحوذى المراقع لم ترع

بواديه من قرع — القسى — الكنائن

فيقول : « . . . (لم ترع) . . . الجملة في موضع النصب على
الحال ، والمضارع المنفى اذا وقع حالا يجوز فيه الواو والضمير معا ،
نحو : « جاء زيد وما يضحك غلامه » (٢٠١) .

(١٩٧) النمل : ٢٠ .

(١٩٨) المائدة : ٨٤ .

(١٩٩) المقاصد ٣/١٩٢ .

(٢٠٠) السابق ٣/١٩٣ ، ينهنهني : يزجرني .

(٢٠١) نفسه ٣/٤٦٤ .

من ملامح ملازم الاضافة :

(اذا) تضاف للجملتين :

اذا وقع بعد « اذا » الشرطية اسم مرفوع ، فرفعه بفعل محذوف يفسره ما بعث من فعل - ان وجد - أو قدر له « كان » ان فقد الفعل ، اذا الشرط يتعلق بالفعل (٢٠٢) ، قال المبرد : « ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأ ، لأن هذه الحروف لا تقع الا على الأفعال ... وكذلك هذه الآيات كلها ، وهى : « اذا السماء انشقت » (٢٠٣) واذا الشمس كورت (٢٠٤) ، انما المعنى - والله أعلم - : اذا كورت الشمس ، اذا انشقت السماء » (٢٠٥) .

وربما أفهم سيوييه فى موضع من كتابه جواز وقوع المبتدأ بعدها اذا أخبر عنها بفعل ، وذلك فى قوله : « والرفع بعدها جائز ، لأنك قد تبتدىء الأفعال بعدها ، فنقول : « ... اجلس اذا عبد الله جلس » (٢٠٦) ، وهذا مع قوله قاطعا : « ... اذا » هذه لا تضاف الا الى الأفعال » (٢٠٧) .

ولذا اختلف النقل عن سيوييه ، قال المرادى : « مذهب سيوييه أن « اذا » لا يليها الا فعل ظاهر أو مقدر ... ولا يجوز غير ذلك ، هذا هو المشهور فى النقل عن سيوييه ، ونقل السهيلي أن سيوييه يجوز الابتداء بعد « اذا » الشرطية ، وأدوات الشرط اذا كان الخبر فعلا » (٢٠٨) ،

(٢٠٢) انظر : الأزهية ص ٢٠٤ ، والبسيط ص ٨٧٧ .

(٢٠٣) الانشقاق : ١ .

(٢٠٤) التكوير : ١ .

(٢٠٥) المقتضب ٧٥/٢ .

(٢٠٦) الكتاب ١٠٧/١ .

(٢٠٧) السابق ١١٩/١ .

(٢٠٨) الجنى الدانى ص ٣٦٨ ، وانظر : المغنى ٨٥/١ .

وقال ابن عقيل : « زعم السيرافي أنه لا خلاف بين سيوييه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد « اذا » وإنما الخلاف بينهما في خبره ، فسيوييه يوجب أن يكون فعلا والأخفش يجوز أن يكون اسما » (٢٠٩) .

والكوفيون — والأخفش — كما — يجوزون اضافتها الى الجملة الاسمية ، ووافقهم ابن مالك ، قال مشيرا للأخفش : « وبقوله أقول ، لأن طلب « اذا » للفعل ليس كمطلب « ان » (٢١٠) .

ولسنا بمعرض مقارنة ههنا بين التوجيهين ، فالقضية نوقشت من قديم (٢١١) ، ولها على يراعة المحدثين حضور ، وبخاصة أولئك الذين يرشدون للظاهر دون تأويل (٢١٢) ، وإنما ههنا ما يقتضيه المنهج في الكشف عن منهج صاحبنا العيني .

واذ عرفنا نظر النحويين لهذه القضية ، فأين موقف بدر الدين من هذه الساحة ؟

الرجل منطلق المنحى — على ما ألفناه منه — فهو يعتمد مذهب البصريين منظرًا ومطبقًا ، ولا يمتنع من اعتماد مذهب الكوفيين بخصوص ، أو تجويزه المذهبين معا ، واليك من كل ذلك :

(١) مع البصريين :

قال في قول الراعي :

إذا ما الغانيات برزن يوما

وزججن الحواجب والعيونا

(٢٠٩) ح الخضرى ١١/٢

(٢١٠) الجنى ص ٣٦٨

(٢١١) انظر : الانصاف م ٨٥/ص ٦٢٠

(٢١٢) خص الدكتور مكى الأنصارى في كتابه « نظرية النحو القرآنى »

هذه المسألة بحديث « انظر ص ٥٩ ، مابعدھا » والملاحق « ٢٠٦ » مابعدھا ، ونتوقف دون نظرتة الظاهرية للنصوص ، وربما كان لهذا حديث آخر .

: « الغانيات » مرفوع بفعل محذوف يفسره الظاهر ، تقديره :
« اذا برزت الغانيات » ، لأن « اذا » لا تدخل الا على الجملة
الفعلية « (٢١٣) » .

وفي قول الأفوه الأزدي :

وإذا الأمور تشابهت وتعاضمت

فهناك يعترفون أين المبرزع

قال : « اذا » للشرط — وهنا — ولا تدخل الا على الجملة الفعلية ،
فلذاً يقدر وهنا : « واذا تشابهت الأمور » ، حذفت استغناء عنها
بـ « تشابهت الثاني » « (٢١٤) » .

وهذا تقريره البصرى الواضح تنظيراً وتطبيقاً ، فاذا فقد الفعل
قدر « كان » — على ما يعرف من مذهبهم — وانظره في تخريجه قول
الشاعر :

إذا باهلى تحته حنظلية

له ولد منها فذاك المذرع

يقول : « باهلى » مرفوع بـ « كان » المقدرة ، تقديره : « اذا كان
باهلى » ولا بد من هذا التقدير ، لأن « اذا » الشرطية ، لا تدخل
على الجملة الاسمية « (٢١٥) » .

وانظره يقول في قول عمر بن معد يكرب :

علام تقول الرمح يثقل عاتقى

إذا أنا لم أطعن ، إذا الخيل كرت

• (٢١٣) المقاصد ٩٢/٣ .

• (٢١٤) نفسه ٤٢٢/١ .

• (٢١٥) نفسه ٤١٥/٣ والمذرع : الذى أمه اشرف من أبيه .

« الجملتان بعد « اذا » في الموضعين اسميتان في الصورة ، ولكنها
فعليتان في التثنية ، لأن « اذا » التي للظرف تختص بالدخول على
الجملة الفعلية » (٢١٦) • وهذا واضح مقرر منه في مواطن كثيرة (٢١٧) •

(ب) مع الكوفيين والأخفش :

وهو يصرح بمذهب الكوفيين ، والأخفش ، ثم يصدر عنه ، فيقول
في قوله :

قد جربوه فألفوه المغيث اذا

ما الروع عم فلا يلوى على أحد

« الروع » رفوع بفعل محذوف يفسره الظاهر ، وتقديره : « اذا

ما عم الروع » ، وعند الأخفش هو مبتدأ ، و « عم » خبره » (٢١٨) •

ويقول في قول ليبيد العامري صادرا عن هذا المذهب :

حسبت النقي والجود خير تجارة

اذا ما المرء أصبح ثاقلا

« اذا » ، للظرف ، وكلمة « ما » زائدة ، و « المرء » مبتدأ » (٢١٩) •

(ج) مع المذهبين :

وانظريه يعتمد المذهبين ، فيقول في قول منظور بن حكيم : — وان

كان مع (ان) الشرطية — فمجازهما واحد :

فاما كرام موسرون لقيتهم

فحسبي من ذى عندهم ما كفانيا

(٢١٦) نفسه ٤٣٨/٢ •

(٢١٧) انظر: المقاصد ١/٢٣٦ ، ٢/٥٢٧ ، ٣/٣٤ ، ٣/٢٣٢ ، ٣/٢٤٦ ،

٣/٢٨٧ ، ٣/٥٦١ •

(٢١٨) المقاصد ٢/٢٨٨ •

(٢١٩) السابق ٢/٣٨٥ •

« قوله : « كرام » مرفوع بفعل مضمّر ، تقديره : « فإما يقصد كرام » ، ويجوز أن يكون « كرام » مبتدأ » (٢٣٠) .

ويقول في قول الآخر :

إذا دبران منك يوما لقيته

أؤمل أن ألقاك غدرا بأسعد

« دبران » يجوز فيها الوجهان : الرفع على الابتداء ، وخبره « لقيته » ، أو يكون مرفوعا بفعل مقدر ، تقديره : « إذا لقي دبران » (٢٣١) .

ملحوظة :

ويجر الحديث عن « إذا » الشرطية ، ومسألتها لصيقة الاضافة ، الى ما يشبهها في الشرط في عموم وقوع الاسم ، أو الفعل بعدهما . وهو « لو » الشرطية ، إذ أبعد الرجل المشرب فيها ، وأغرب ، فقد اعتبر وقوع الاسم المرفوع بعدها مبتدأ ضرورة ، لا فاعلا لفعل محذوف ، فقال في قول العظمش الضبي :

أخلى لئو غير الحمام أصابكم

عتبت ولكن ما على الدهر معتب

« قوله : « غير الحمام » كلام اضافي مرفوع بالابتداء ، وخبره قوله : « أصابكم » وقد علم أن « لو » لا يليها الا فعل ، أو معمول فعل مضمّر مقسره الظاهر ، وهذا محمول على الضرورة » (٢٣٢) .

ولم تقع على من يقول بأن ايلاءها الاسم مبتدأ ضرورة ، والضرورة

• (٢٢٠) نفسه ١/١٢٩ .

• (٢٢١) نفسه ١/٥٠٩ .

• (٢٢٢) نفسه ٤/٤٦٦ .

هنا عند ابن عصفور في ايلائها الفعل ضمرا ، ورد بأنه يقع في فصيح الكلام ، كقوله — تعالى — : « لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى » (٢٢٣) .
والكوفيين فيها ذهب في جواز وقوع الاسم بعدها مبتدأ اختيار : فما ذهب اليه تفرد لم أقف عليه لغيره (٢٢٤) .

« ما » بعد « اذا » الشرطية زائدة ، أو مصدرية :

والحديث عن « اذا » وان لم تكن « ما » خاصة بها ولكن ليتصل الكلام عن « اذا » ، وصاحبنا لم يكن منه حديث عن « ما » هذه مع غيرها .

والنحو يقرر أن « ما » تزداد بعد بعض أدوات الشرط عن جواز ، أو وجوب ، مؤكدة ، أو مسلطة (٢٢٥) ، ولا أحسب أحدا من النحويين يختلف في ذلك ، أو يذهب في هذه الزيادة مذهبا غير ما يراه الناس ، الا ما صادفناه عند بدر الدين العيني — على ما نرى — ، وكون « ما » في هذا المقام حرف زائد في هذا المقام متفق عليه — حسب ما اجتهدت وأسعدت عليه الأدوات — ، يقول الهروى : « ويسمى بعض النحويين « ما » الصلة : زائدة ولغوا ، وبعضهم يسميها : توكيدا للكلام ، ولا يسميها صلة و لازائدة ، لئلا يظن ظان أنها دخات لغير معنى البتة » (٢٢٦) . ويقول المرادى : « .. تكون زائدة لمجرد التوكيد ، وهي التي دخولها في الكلام كخروجها ، نحو : واما تخافن » (٢٢٧) . واذا ما

(٢٢٣) الاسراء : ١٠٠ .

(٢٢٤) انظر : الهمع ٦٦/٢ ، والأشمونى ٣٩/٤ ، والتصريح .

(٢٢٥) انظر : الأشمونى ١٢/٤ .

(٢٢٦) الأزهية ص ٧٩ وانظر في معنى زيادة الحروف من الفصل

١٢٨/٨ .

(٢٢٧) الأنفال : ٥٨ .

أنزلت سورة (٢٢٨) ، وزيادتها بعد « ان » الشرطية ، و « اذا » كثير . . . (٢٢٩) .

ويقول المalletي : « تقع بعد » اذا « الظرفية جائزة قياسا ، نحو : « اذا ما قمت » (٢٣٠) ، وابن هشام : « تراد بعد أداة الشرط جائزة كانت ندو : أينما تكونوا يدرككم الموت (٢٣١) . . . أو غير جائزة نحو : « اذا ما جاءوها شهد عليهم سمعهم » (٢٣٢) .

هذا ما يقرره النحويون ، وما وقفت على من يخالفه ، والعيني كان في نظره الى « ما » هذه بين القطع بزيادتها — على ما يراه الناس — أو مصدريتها — على ما لم يره أحد — أو بالاحتمال للتصويرين ، وهذا مسلكه :

— يقول في قول لبيد :

حسبت التقي والجود خير تجارة

رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا

« كلمة « ما » زائدة » (٢٣٣) .

— وفي قول عمران بن حطان :

ولى نفس تنازعنى اذا ما

أقول لها : لعلى أو عساني

. (٢٢٨) التوبة : ١٢٤ ، ١٢٧ .

. (٢٢٩) الجنى ص ٣٣٢ — ٣٣٣ .

. (٢٣٠) الرصف ص ٣٨٢ ، وانظر : الكتاب ٤/٣٢١ .

. (٢٣١) النساء : ٧٨ .

. (٢٣٢) المغنى ٢/١٣ .

. (٢٣٣) المقاصد ٢/٣٨٥ .

يقول : « قوله : « اذا » للظرف ، و « ما » مصدرية ، والمعنى :
« حين تولى لها العلى » (٢٣٤) •

— وفي قول أبي كبير الهذلي :

فأنتت به حوش الفؤاد مبطننا

سهدا اذا ما نام ليل الهوجل

يقول : « ما » زائدة ، ويحتمل أن تكون مصدرية ، أى : حين نوم
الهوجل » (٢٣٥) •

وكون « ما » هنا مصدرية لا أزعم أحدا ذهب اليه ، وصاحبنا
قد احتكم الى المعنى — على ما قدر — ولا يسلم هذا المنهج ، فليس كون
الشيء بمعنى الشيء أن يساويه في أحكامه — وهذا من أصولهم — والمقطوع
به أن « اذا » لا تنضاف الا الى جملة ، وكون « ما » بعدها مصدرية يعنى
اضافتها الى المفرد ، ولا أحسب أحدا قال به •

معطولات عوامل خاصة :

(ا) الصفة المشبهة ، وحقيقة معمولها المعرفة :

قد ينصب السببى بعد الصفة المشبهة على التمييز فى النكرة ، وعلى
التشبيه بالمفعول به فى المعرفة ، وقيل : ينصب عليهما فيهما ، والأول
ما عليه البصريون ، والكوفيون على التمييز ، يقول المبرد : « ومن قال :
« هو حسن وجهها » قال : « هو حسن الوجه يا فتى ، وهما الحسنان
الوجه » •• فجعل الثانى بمنزلة المفعول به ، فصار كقولك : « الضارب
الرجل ، والقائل الحق » •• ويستقيم أن يكون انتصابه — وهو نكرة —
كانتصابه اذا كانت الألف واللام على التشبيه بالمفعول به » (٢٣٦) •

• (٢٣٤) نفسه ٣١١/٢

• (٢٣٥) نفسه ٣٦٣/٣

• (٢٣٦) المقتضب ١٦٢/٤

وقال الرضى : « النصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة ، وعلى التمييز في النكرة : هذا عند البصريين ، وقال الكوفيون : بل هو على التمييز في الجميع ، وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع » (٢٣٧) ، وقال ابن أبى الربيع : « ... فنصب (الوجه) على التشبيه بالمفعول ، ... ولا يتصور ذلك (التمييز) في المعرف بالألف واللام ، لأن التمييز لا يكون معرفة ... » (٢٣٨) — وقال في النكرة — : « ... يكون (وجه) منصوبا على التشبيه بالمفعول به ، فان نصب على التمييز كان أحسن من الاضافة » (٢٣٨) ، وهذا ما قرره الصبان على قول الأشمولى : « النصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة ، وعلى التمييز ان كان نكرة » .. فقال : « كان الأولى : « وعليه ، أو التمييز ان كان نكرة لجواز الوجهين حينئذ » (٢٣٩) ، ونسب ابن يعيث الى الفارسي اعتماد المعرفة تمييزا ، فقال : « وأجاز أبو على ومن وافقه أن يكون منصوبا على التمييز — وان كان فيه الألف واللام — وذلك أنه قال : لا فرق بين دخول الألف واللام وعدمها » (٢٤٠) ، ورد ابن هشام كون المعرفة تمييزا ، فقال : « مذهب البصريين — وهو الحق — أن التمييز لا يكون معرفة » (٢٤١) .

وإذا تأكد نظر النحويين لهذا المنصوب المعرفة ، فما تصور العينى

منه ؟

(٢٣٧) ش الكافية ٢/٢١٠ .

(٢٣٨) البسيط ص ١٠٨٠ — ١٠٨١ .

(١٣٩) الصبان ٨/٢ ، وانظر : ابن الناطم ص ٤٤٦ ، والتصريح

٨٤ / ٢ .

(٢٤٠) ش الفصل ٦/٨٥ .

(٢٤١) ش الشذور ص ٢٤٤ .

كان الرجل قد أرتضى هذه المشارب جميعها ، فصدر عنها ، دون العكوف على أحدها ، فقال بها عامة :

— فهو يقول بقول البصريين غير قاطع في قول الشاعر :
دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط

فان اغتباطا بالوفاء حميد

• «... يجوز في « العهد » النصب على التشبيه بالمفعول به» (٢٤٢) •

ويقول به قاطعا ، بحجته في قول الخرنق :

النازلين بكل معترك

والطيبون بمعقد الأزر

« معقد » منصوب على التشبيه بالمفعول به ، ولا يجوز أن يكون

مفعول به ، لأن « طاب » غير متعد ولا يجوز أن يكون تمييزا ، لأن التمييز لا يكون الا نكرة» (٢٤٣) •

وانظره — من بعد — يأخذ بالمذهبين تصريحها في قوله : « وأما اذا

كان معمولها معرفة بالألف واللام يجوز أن يقال : انه نصب على التمييز ، أو التشبيه بالمفعول» (٢٤٤) •

(ب) معمول « ما أفعل » في التعجب فاعل :

يرفع « أفعل » في التعجب فاعلا يعود الى « ما » ، وينصب مفعولا

كان في الأصل فاعلا — على ما يرجح لنا من مذهب أهل البصرة —

أو يعرب ذلك المنصوب شيئا بالمفعول به على ما يفهمه الكوفيون ، وعلى

كل فذلك معمول منصوب لفظا ، أو محلا ، فالهمزة في « أفعل » للتعدي ،

• (٢٤٢) المقاصد ٧٣/٢

• (٢٤٣) المقاصد ٦٠٨/٣ ، وانظر نحوه في ٥٨٦/٣

• (٢٤٤) نفسه ٥٩٦/٣

وهذا أمر استقر عليه النحويون ، ولا أعلم فيه منازعا ، يقول الأشمولى :
« همزة « أفعل » في التعجب لتعدية ما عدم التعدى في الأصل : نحو :
« ما أظرف زيدا » ، أو الحال ، نحو : « ما أضرب زيدا » (٢٤٥) ، ونقل
يس : « قال المصنف : لا خلاف أعرفه في أن همزة « أفعل » في التعجب
للتعدية » (٢٤٦) . ويقول ابن يعيش : « فلماذا أريد التعجب منه نقلوه
بالمهمزة فيتعدى حينئذ الى مفعول واحد ، لأنه قبل النقل غير متعد » (٢٤٧) ،
وانظر المبرد يعرب التركيب : « ما أحسن زيدا » بقواه : « ما » اسم
مرفوع بالابتداء ، و « أحسن » خبره ، وهو فعل ، و « زيدا » مفعول
به ، فتقديره : « شيء أحسن زيدا » (٢٤٨) .

ولا يسهل أن نزعم أننا وقفنا على من يعد هذا المفعول فاعلا الا ما
ذهب اليه شيخنا العيني ، من كون هذا المفعول فاعلا ، بل أغرب في
اعتبار « أن والفعل » بعد هذه الصيغة محذوفة الباء ، وكأنه انعطاف
الى الصيغة الثانية « أفعل به » وغريب كذلك أن يذيل به مثل الصبان
على الأشمولى ، دون التنبيه عليه ، وانظر صنيعة :

يقول في قول الشاعر :

خليلى ما أحرى بذى اللب أن يرى
صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر

« قوله : « بذى اللب » جار ومجرور يتعلق بـ « أحرى » ، وقوله :

(٢٤٥) ٢٥/٣ (ح الصبان) .

(٢٤٦) حاشية يس على التصريح ٨٧/٢ .

(٢٤٧) ش الفصل ١٤٤/٧ ، وانظر : الانصاف ص ٣٢ ، وش الكافية

٣٠٨ / ٢

(٢٤٨) المقتضب ١٧٣/٤ .

« أن يرى » أصله : « بأن يرى » ، وهو في محل الرفع ، لأنه فاعل « أخرى » (٢٤٩) •

ولا يخفى اغتراب الفكر فيما واقعه ، فالمعهود أنه قد فصل بالجار والمجرور هنا وجوبا بين الفعل ومعموله ، حتى لا يعود الضمير في المعمول على متأخر لفظا ورتبه ، أما كون معمول « أفعل » هذا يجز بالباء ، أو أنه يكون فاعلا فلم نقف عليه لأحد ، وقد قدمنا الحجة فيه • وانظر قوله — كذلك — في قول عبد الله بن رواحة :

ما كان أسعد من أجابك آخذا

بهداك مجتبا هوى وعنادا

« قوله : « من أجابك » في محل رفع ، لأنه فاعل فعل التعجب » (٢٥٠) •

ولسنا ننكر أن هذا المعمول هو منوط الوصف والفاعل في المعنى ، أما في صناعة الاعراب فلا مسعف لنا على اعتماده •

في قضايا النداء :

(أ) (يا) فيما لا يصلح للنداء :

تدخل « يا » على ما لا يصلح للنداء من أمر ، أو دعاء ، أو « ليت » ، أو « رب » ، أو « حبذا » فهل تبقى على النداء ، أو تخرج عنه للتنبيه ؟ قال بعضهم : الصحيح أنها للتنبيه ، وقيل : حرف نداء ، والمنادى محذوف ، وضعف من وجهين :

أولهما : أن « يا » ناب عن الفعل المحذوف ، فلو حذف المنادى لزم حذف الجملة بأسرها ، وذلك اخلاص •

• (٢٤٩) المقاصد ٦٦٢/٣

• (٢٥٠) المقاصد ٦٦٤/٣

ثانيتها : أن المنادى معتمد المقصد ، فإذا حذف تناقض المراد (٢٥١) .
وقد فصل فيها ابن مالك : فهي للنداء قبل الأمر والنداء ، وللتنبيه
قبل : « ليت ، ورب ، وحبذا » (٢٥٢) ، قال الأربلي : « في المطارحات :
ومنه (التنبيه) قوله — تعالى — : « ألا يا أسجدوا » (٢٥٣) ، وقول
الشاعر :

ألا يا أسلمى

وفي الأعراب ، وكان الباعث على ذلك دخول « يا » على الفعل ،
وهو سهو ، لأن « ألا » للتنبيه — أيضا — فلا يجمع بينهما ، والصحيح
أن المنادى محذوف وابن مالك عدها من حروف التنبيه مطلقا . . . ومع
أنه لم يقل به أحد لا يخفى ضعفه » (٢٥٤) .

وهذا اطلاق عن ابن مالك لم نقف عليه عند غير المالمقى ، كما لم نقع
على التفصيل السابق عند غير ابن مالك . وبدر الدين العيني كما عهدناه
حر المذهب طليقة ، يقول بكل من هذين قاطعا بأحدهما ، أو بهما معا أو
بأحدهما عازيا الآخر لصاحبه .

وانظره يقول بأحدهما في قول الفرزدق :

يا أرغم الله أنفا أنت حامله

يا ذا الخنا ومقال الزور والخطل

(٢٥١) انظر : الجنى الدانى ص ٣٥٧ .

(٢٥٢) انظر : التسهيل ص ٧٩ ، والمساعد ٤٨/١ ، ٤٨٦ ، والرصف

ص ٥١٤ ، وش الكافية ٣٨١/٢ ، والرماني ص ٩٣ .

(٢٥٣) النمل : ٢٥ في قراءة الكسائي .

(٢٥٤) جواهر الأدب ص ٣٦٤ .

« قوله : « يا أرغم الله » المنادى محذوف ، تقديره : « يا قوم •
أرغم الله » (٢٥٥) •

ثم انظره يقول بهما معا في قول رؤيه :

ياليت شعري منكم حنيفا
أشاهرن بعدنا السيوفا

« يا » في مثل هذا الموضع تكون تارة للتنبيه ، لدخولها على مالا
يصلح للنداء ، أو يقال : انها على أصلها ، والمنادى محذوف ، تقديره :
« يا قوم • ليت شعري » (٢٥٦) •

وفي قول ورقة بن نوفل :

فياليتني اذا ما كان ذاكم
ولجت وكنت أكثرهم ولوجا

يقول : « كلمة « يا » اما حرف نداء والمنادى محذوف ، واما لمجرد
التنبيه ، لأنها دخلت على مالا يصلح للنداء » (٢٥٧) •

— وتراه يقول بأحدهما ويعزو الآخر لصاحبه المجهول ، كأنه اختيار
منه للأول :

يقول في قول رؤبة :

ياليتني وأنت يا طيس
في بلدة ليس بها أنيس

« يا » حرف نداء ولكنه هنا لمجرد التنبيه ، لدخوله على مالا يصلح
للنداء ، ويقال : النداء على حقيقته ، والتقدير : يا نفس » (٢٥٨) •

• (٢٥٥) المقاصد ١/١١٦

• (٢٥٦) نفسه ١/١٢٣

• (٢٥٧) نفسه ١/٣٦٨

• (٢٥٨) المقاصد ٢/٣٢١

أو قوله في بيت أبي العتاهية :

فيا ليت الشباب يعود يوماً
فأخبره بما فعل المشيب

« يا • حرف نداء في الأصل ، ولكنه في مثل هذا تكون مجرد التنبيه ، لأنها دخلت على ما لا يصلح للنداء ومنهم من يقدر المنادى في مثل هذا الموضع محذوفاً ، تقديره : « فياقوم • ونحوه » (٢٥٩) •

* ولربما وقفت عليه يجزم بما لم يقل إلا من قليل ، كما قال في قول ذي الرمة :

ألا يا اسلمى يا دارمى على البلى
ولا زال منهلاً بجرعائك القطر

« •••• » « يا » حرف نداء ، والمنادى محذوف ، تقديره : « يا أميمة » اسلمى ، ولا يحسن تقدير « يا » هنا للتنبيه ، لدخول « ألا » عليها (٢٦٠) • وما ذهب إليه بأخرة قال به بعض الناس ، كما رأينا من قريب فيما نقله الأربلى ، وفيه نظر ، إذ لا مانع من كونها للتنبيه تأكيداً ، أو أن « ألا » تنسلخ عن معنى التنبيه ، وتكون لمجرد الافتتاح ، وقد قرره ابن جنى ، فقال : « يا » في هذه الأماكن قد جردت من معنى النداء ، وخلصت تنبيهاً ، ونظيرها في الخلع من أحد المعنيين وأفراد الآخر « ألا » ولها في الكلام معنيان : افتتاح الكلام والتنبيه ، فإذا دخلت على « يا » خلصت « ألا » افتتاحاً ، وخص التنبيه بـ « يا » ، وذلك كقول نصيب :

ألا يا صبا نجد متى هجت من نجد
فقد زادنى مسراك وجدا على وجد

• (٢٥٩) نفسه ٢/٢٢٦ •

• (٢٦٠) نفسه ٢/١١ •

فقد صح بما ذكرناه الى أن قادنا الى هنا أن حذف الحروف
لا يسوغه القياس ، لما فيه من الانتهاك والاجحاف « (٢٦١) » .

(ب) « ها » في « أيها » وغربة التصور :

ينادى ما فيه « أل » بتوسط « أي » في مثل : « يا أيها الرجل » ،
و « ها » هذه زائدة لازمة ، قال المرادى : « . . . » وحرف التنبيه لازم
لازم في هذا الموضع ، لأنه كالصلة لـ « أي » بسبب ما فاتها من الاضافة ،
ولذا يقول العربون فيه : « ها » صلة وتنبيه « (٢٦٢) » .

هذا ما عليه البصريون ، وذهب الكوفيون ، وابن كيسان الى أن
« ها » دخلت للتنبيه على اسم الاشارة وان اختلف نظر الكوفيين وابن
كيسان في تصور الأسلوب معها :

— فالكوفيون على أنها مبقاة من اسم الاشارة ، والأصل :
« يا أيها الرجل » ، ف « أي » منادى ، ليس بموصوف ، و « هذا
الرجل » استئناف ، بتقدير « هو » لبيان ابهامه ، وحذف « ذا » اكتفاء
بها من دلالة الرجل عليها « (٢٦٣) » .

— وأما ابن كيسان فقال : « أي منادى ، و « هذا » تبين له ،
و « الرجل » تبين لاسم الاشارة ، فاذا قالوا : « يا أيها الرجل »
ف « ها » عنده يراد بها « هذا » فاذا حذفوها اكتفوا بـ « ها » التنبيه

• (٢٦١) الخصائص ٢/٢٧٩ .

(٢٦٢) الجنى الدانى ص ٢٤٧ ، وانظر : الرصف ص ٤٦٩ ، والصبان

١٥١ / ٣ .

• (٢٦٣) الارتشاف ٣/١٢٨ .

منها ، و « الرجل » نعت لـ « ها » ، كما هو نعت لـ « ذا » ، لأن
معنى « ها » ، و « هذا » واحد (٢٦٤) .

قال أبو حيان : « وألزم على هذا المذهب اجازة : « يا أى الرجل » ،
فذهب الى اجازته ، ولا يحفظ من كلامهم » (٢٦٤) .

وعلى ما عهدنا من صاحبنا العيني أدركناه يطعن الى مذهب أهل
البصرة ، ثم يميل عنه فجأة الى مذهب ابن كيسان ، وان اختلفت معناه
ملاحح المنهج بين النظرية والتطبيق - على ما سترى :

* مع البصرية :

- قال فى قول امرىء القيس :

ألا أيها الليل الطويل • ألا انجلى

بصبح ، وما الاصبح منك بأمثل

« أيها • منادى قد حذف منه حرف النداء ، وأصلها : « يا أيها » ،

و « ها » مقحمة للتنبية ، و « الليل » مرفوع ، لأنه صفتها » (٢٦٥) .

وفى قول الراجز :

يا أيها المائح دلوى دونكا

انى رأيت الناس يحمدونكا

قال : « أى » منادى مفرد معرفة ، و « ها » مقحمة للتنبية ،

و « المائح » صفة المنادى » (٢٦٦) .

ومثله تماما فى قول امرىء القيس (٢٦٧) .

(٢٦٤) نفسه ، وانظر : الهمع ١٥١/٣ ، وابن كيسان النحوى

ص ١٥٣ .

• (٢٦٥) المقاصد ٣١٨/٤

• (٢٦٦) السابق ٣١٢/٤

• (٢٦٧) نفسه ٤٣٥/١

* واليك التفاتته لابن كيسان في وقفته مع قول الراجز :

يا أيها الجاهل ذو التنزي

لا توعدني حيلة بالنكر

اذ يقول : « أي » منادى ، و « ها » صفة ، و « الجاهل »

صفة « ها » التي هي اسم الاشارة » (٢٦٨) .

هذا — كما رأيت — انتحاء لمنحى ابن كيسان ، وهو شيء — على

ما نزع — قد انفرد به ، ولم يسلم له ، وعجيب أن يصدر العيني عن

هذا الفهم ، مع تقديره في شاهد البيت نفسه : « أنه وصف « أيا » بما

فيه « ال » ، ووصف ما فيه « ال » بمضاف الى ما فيه « ال » (٢٦٩) .

وقد رأيت اذ يتغيب المنهج ، ويتغرب الفكر !

في توظيف الجمل ، وفقه النعوت :

(١) الجمل بعد المعرفة نعت لها :

عرفنا النحويون أن الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال ،

يقول المبرد : « وانما تكون الجمل صفات للنكرة ، وحالات للمعرفة ، لأن

« يفعل » انما هو مضارع « فاعل » ، فهو نكرة مثله ، ألا ترى أنك

تقول : « مررت برجل يضرب زيدا » ، كما تقول : « مررت برجل ضارب

زيدا » ، وتقول : « مررت بعبد الله بينى داره » ، فيصير « بينى » في

موضع نصب ، لأنه حال ، كما تقول : « مررت بعبد الله بانبا داره » (٢٧٠) .

وقال : « . . . ومثل هذا من الجمل قولك : « مررت برجل أبوه منطلق » ،

(٢٦٨) نفسه ٢٢٠/٤ ، والتنزي : النزوع الى الشر ، والنكر : من نكرت

الحية بأنفها ، كالغرز .

(٢٦٩) السابق « نفس الصفحة » .

(٢٧٠) المقتضب ١٢٣/٤ .

ولو وضعت في موضع « رجل » معرفة لكانت الجملة في موضع حال ،
فعلى هذا تجرى الجملة « (٢٧١) » ، وعلى ذلك كذلك النحويون عامة (٢٧٢) .
والسر فيه أن الجمل نكرات ، فلها — اذن — وظيفة النكرات ، من
جريانها نعنا للنكرة ، أو حالا من المعرفة * ويفسره ابن يعيش بقوله :
« * * * وذلك أن الجمل نكرات ، ألا ترى أنها تجرى أوصافا على النكرات * * *
وصفة النكرة نكرة ، ولولا أن الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة ،
لأن ما تعرف لا يستفاد فلما كانت تجرى أوصافا على النكرات ،
لتنكرها * * * لم يسغ أن تقول : « مررت بزيد أبوه كريم » وأنت تريد
النعن ، لأنه قد ثبت أن الجمل نكرات ، والنكرة لا تكون وصفا
للمعرفة » (٢٧٣) .

ونقل السيوطي عن صاحب البسيط : « أن فائدة الجمل في أحكامها
وهي نكرات ، ولو فرض تعريف الحكم في بعض الصور لكان نكرة في
المعنى ، لاستحالة الحكم بالمعلوم على المعلوم ، وإنما يحكم على المجهول
بما يجمله السامع ، فيحصل بذلك فائدة ، وإذا كان الحكم للنكرة —
وهو مقصود الجملة — كان مطابقا لموصوفه في التنكير » (٢٧٤) .

وبعد * فهل تقع الجملة — أو شبهها — نعنا للمعرفة ؟

الرجل في شيء من انتحائه على جادة الناس ، في كونها تكون كذلك
مع النكرة ، وذلك في وقفته مع قول الشاعر :

لديك كفيل بالمني لأؤمل

وان سواك من يؤمله يشقى

(٢٧١) نفسه ١٢٥/٤ .

(٢٧٢) انظر : المعنى ٧٢/٢ .

(٢٧٣) ش الفصل ١٤١/٣ .

(٢٧٤) الأشباه ١٤٦/١ — ١٤٧ .

قال : « قوله : « لمؤمل » محله الرفع على أنه صفة لقوله : « كفيل » ،
والتقدير : « عندك كفيل بالمنى كائن لمؤمل » (٢٧٥) .

ومع قول حسان :
أصابهم بلاء كان فيهم
سوى ما قد أصاب بنى النضير

قال : « كان فيهم » جملة في محل الرفع على أنها صفة قوله :
« بلاء » (٢٧٦) ، وقد مر شيء من مثل هذا .

وكأني بالرجل وقد أبعد عن محجة الناس ، فأسلمته سبله الى
واد غريب ، فقال بما لم يقله الناس فاطرد اعتماده الجملة نعنا للمعرفة ،
وقد عرفنا ميزان ذلك في الفكر النحوي ، وانظر منه :

يقول في قول العرجي :

بالله يا ظبيات القاع قتل لنا
ليلاى منكن أم ليلى من البشر

قوله : « من البشر » جار ومجرور ، وقعت صفة لـ « ليلى » (٢٧٧) .

وفي قول زيد الخيل :

أتانى أنهم مزقون عرضى
جشاش الكرملين لها فديد

يقول : قوله : « فديد » ترفوع بالابتداء ، و « لها » مقدما خبره ،
والجملة في محل الرفع على أنها صفة لـ « جشاش » (٢٧٨) .

• (٢٧٥) المقاصد ٣/١٣٥ .

• (٢٧٦) نفسه ٣/١٢١ .

• (٢٧٧) المقاصد ٤/٥١٩ .

• (٢٧٨) نفسه ٣/٥٤٦ ، الكرملين : جبل في طيء ، وفديد : صوت .

ألا يا دينار الحي بالسبعان
ألح عليها بالبلى الملوآن

يقول : « . . . » « بالسبعان » في محل النصب على الصفة ، أي
الكائنة بالسبعان « (٢٧٩) .
وفي قول القطامي :

كان العقيليين يوم لقيتهم
فراخ القطا لاقين أجدل بازيا

يقول : قوله : « لاقين » جملة من الفعل والفاعل صفة « الفراخ » (٢٨٠)
وذلك منه الكثير المعتمد (٢٨١) . ولا نمك معه إلا أن تصنف مثل ذلك
من غيبة المنهج ، وغربة الفكر ، وإن يكن النعت والحال للبيان فذلك
منهما خصوصياته ، والرأى ما أجمع عليه الناس ، ونؤكد ما بدأنا به
بقول الزمخشري : « لا يوصف بالجميل إلا النكرات » (٢٨٢) . قال
ابن يعيش : « . . . » (علم أنه لا ينعت بالجملة معرفة ، لو قلت : « هذا
زيد أبوه قائم » على أن تجعله صفة لم يجز ، فإن جعلته حالا جاز ،
وإنما لم توصف المعرفة بالجملة ، لأن الجملة نكرة فلا تقع صفة للمعرفة ،
لأنها حديث . . . » وإنما تحدث بما لا يعرف فتفيد السامع ما لم يكن عنده ،
فإن أردت وصف المعرفة بجملة أثبت بـ « الذي » وجعلت الجملة في
صلته فقلت : « مررت بزيد الذي أبوه منطلق » ، فتوصلت بـ « الذي »

(٢٧٩) نفسه نفسه ٥٤٢/٤ .

(٢٨٠) نفسه ٣٤٨/٤ .

(٢٨١) انظره في قول الراجز « ٥٨٥/٤ » ، وقول النابغة « ٣١٧/٤ » ،
وقول لبيد « ١٨٣/٣ » ، وقول الكمات « ٣٦٢/٤ » وقول الآخر « ١٠٨/٤ » .

(٢٨٢) المفصل ص ١١٥ .

الى وصف المعرفة بالجملته ، كما توصلت بـ « آى » الى نداء ما فيه الألف
واللام نحو : « يا أيها الرجل » (٢٨٣) .

* هل يتقدم النعت المنعوت بأعرابه ؟

يقرر النحويون أن صفة النكرة اذا قدمت على موصوفها نصبت
على الحال ، أو جرت بتصارييف الاعراب وأعراب موصوفها بدلا ، وأن
صفة المعرفة تتقدم عليه — أن صلحت لمباشرة العامل — ويعرب موصوفها
كذلك بدلا .

يقول المبرد — فى النكرة — : « ... فتنصبه على الحال ، مثل قولك :
« فيها قائما رجل » ، وذلك أن النعت لا يكون قبل المنعوت ، والحال
مفعول فيها ، والمفعول يكون مقدما ومؤخرا » (٢٨٤) ، ويقول أبو على :
« يكون صفته اذا تأخرت ، فاذا تقدمت صار حالا » (٢٨٥) ، فالحال
لا يمتنع تقديمها على صاحبها امتناعا مطلقا ، والنعت يمتنع تقديمه على
المنعوت امتناعا مطلقا (٢٨٦) . وقد فسروا امتناع تقدم الصفة على
الموصوف بأن « الصفة تجرى مجرى الصلة فى الايضاح ، فلا يجوز
تقديمها على الموصوف كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول ، واذا لم
يجز تقديمها صفة عدل الى الحال ، وحمل النصب على جواز : « جاء
رجل ضاحكا » وصار حين قدم وجه الكلام ، ويسميه النحويون أحسن

• (٢٨٣) ش الفصل ٣/٦٠ .

• (٢٨٤) المقتضب ٤/١٩٢ .

• (٢٨٥) كتاب الشعر ص ٢٤٤ ، وانظر منه ص ٢٨٤ ، ٢٩٢ .

• (٢٨٦) شرح الجمل — ابن الفخار ١/١٣٥ ، وانظر : البسيط — ابن

أبى الربيع ١/٣١٤ .

القبيحين ، ذلك لأن الحال من النكرة قبيح ، وتقديم الصفة على الموصوف
أقبح « (٢٨٧) .

وفيها وفي وصف المعرفة يقول ابن مالك : « إذا صلح النعت لمباشرة
العامل جاز تقديمه ، بدلا منه المنعوت » (٢٨٨) . قال ابن عقيل — في
شرحه — : ندو : « إلى صراط العزيز الحميد الله » (٢٨٩) ، ومنه :

ولكنى بليت بوصل قوم

لهم لحم ومنكرة جسوم

أى : « جسوم منكرة » ، قال ابن عصفور : ويؤخذ من هذا وجهان :
أحدهما : أنه وصف مقدم ، والثاني : جعل الثاني بدلا « (٢٩٠) ، ولا مانع
من اعرابه « عطف ببيان » (٢٩١) .

وماذا من العيني في مسألتنا هذه ؟

لقد شايح الناس قطعا بحالية المتقدم ، وخالفهم فأبقى النعت
المتقدم على اعرابه ، لنكرة أو لمعرفة ، وتخفف بين الشقتين فجوز الأمرين
جميعا ، واليك هذه الأبعاد الثلاثة من منهج متباين :

• (٢٨٧) ثس الفصل ٢/٦٣ .

• (٢٨٨) التسهيل ص ١٦٩ .

• (٢٨٩) ابراهيم : ٣٥٢ .

(٢٩٠) المساعد ٤١٨/٢ ، وانظر « ثس الكافية ٣١٧/١ » ، وهل يفهم
من كلام ابن عصفور اعتبار المتقدم نعتا مع تقدمه ؟ هذا ما فهمه محقق
المساعد ، من تجويزه الوجهين : نعتا مقدما ، أو جعل الثاني بدلا منه « ح {
— من المساعد — نفس الصفحة » ، والذي في شرح الجمل له « ٢١٨/١ » :
« ولا يجوز تقديم الصفة على الموصوف إلا حيث سمع » اه فان صح السابق
عنه كان ما صنعه العيني — على ما يأتي — مذهبيا ، ولعل الرجل أفاء إلى
ما يحتل فهمه من ابن عصفور .

• (٢٩١) الفتوحات ٥١٣/٢ .

(أ) الصفة تتقدم فتعرب حالا :

قال في قول أحد أولاد علي :

وكان لنا أبو حسن علي

أبا برا ونحن له بنين

قوله : « لنا » نعت لـ « أبا » فلما تقدم عليه صار حالا (٢٩٢) •

وقال في قول عامر بن جوين :

فلم أر مثلها خباسة واجد

ونهنهت نفسي بعد ما كذت أفعله

« » « مثلها » صفة (خباسة) واجد ، ولكن لما تقدم عليها

انتصب على الحال « (٢٩٣) » •

وهذا أمر يباركه النحويون طرا — على ما قدمت — •

(ب) يتقدم النعت بأعرابه :

وذلك ما أحسبه انفرادا به منه ، أو هو على مقر به مما قد يفهم من

ابن عصفور — كما مر — والنفس لا ترفضه الرفض كله ، ففيها من

المعيارية الصارمة التي يسوقها النحويون في هذه القضية شيء ، وان

كان الأخذ بهما يقولون — حتى الآن — أنس ، واسمع قول صاحبنا

بدر الدين •

يقول في قول علقمة : — في وصف النكرة المتقدم — :

إذا شاب فرد المرء أو قل ماله

فليس له من ودهن نصيب

(٢٩٢) المقاصد ١/١٥٦ •

(٢٩٣) المقاصد ٤/٤٠١ ، وانظر كذلك ٤/٤١٨ •

« من ودهن » في محل الرفع ، لأنه صفة لقوله : « نصيب » ، أي :
ليس له نصيب كائن من ودهن ٠٠٠٠ « (٢٩٤) » .

وفي قول الحارث — في وصف المعرفة المتقدم :

أو منعتم ما تسألون فمن حد
ثتموه له علينا العلاء

يقول : « العلاء مبتدأ ٠٠٠ و « علينا » في محل الرفع على أنه
صفة لـ « العلاء » ، أي : « له العلاء الكائن علينا » (٢٩٥) .

(ج) المراوحة بين التوجهين :

واسمعه يجوز الوجهين جميعا ٠٠ في اعتماد المتقدم حالا ، وبقائه
على النعتية :

يقول — في قول الفرزدق :

وما قام منا قائم في ندينا
فينطق الا بالتي هي أعرف

« قوله : « منا » في محل الرفع على أنه صفة لـ « قائم » تقديره :
« وما قام قائم كائن منا » ، والأحسن أن يكون « منا » نصبا على
الحال « (٢٩٦) » .

ويقول في قول الآخر :

فلا تستطل مني بقائى ومدتى
ولكن يكن للخير منك نصيب

• (٢٩٤) نفسه ١٠٦/٤ .

• (٢٩٥) نفسه ٤٤٥/٢ ، وانظر كذلك ١٥١/١ .

• (٢٩٦) نفسه ٣٩١/٤ .

« منك » في موضع النصب على الحال من « نصيب » ، والتقدير :
« حال كون النصيب منك ، ويجوز أن يكون في محل الرفع على أنه صفة
لـ « نصيب » (٢٩٧) *

في معيارية الجملة الشرطية :

١ - هل يتقدم الجواب باقيا على وظيفته :

يذهب البصريون الى أن أداة الشرط لها صدر الكلام ، فلا يتقدم
شيء من معمولات فعل الشرط عليها ولا فعل الجواب ، وإنما تقع
مستأنفة ، أو مبنية على ذي خبر ونحوه . *

وان تقدم دال على الجواب حكم على الجواب بالحذف ، وكان في
المتقدم دليل عليه ، ولا يصح جعله جوابا صناعة ، إما لكونه جملة اسمية
مجردة من الفاء : « أنت ظالم ان فعلت » ، أو جملة منفية بـ « لم »
مقرونة بالفاء : « فلم أرقه ان ينج منها » ، وإما لكونه مضارعا مرفوعا
لزوما : « أقوم ان قمت » ، فالجواب في جميعها محذوف ، والمتقدم
دليله ، ولا يصلح أن يكون هو الجواب ، فالاسمية مجردة من الفاء ،
والفعلية المترنة بـ « لم » لا تصلح كذلك ، لأن « لم » لا تدخل عليه
الفاء ، ورفع المضارع ينفي كونه جوابا . *

ومذهب الكوفيين وأبي زيد والمبرد : أنه لا حذف ، والمتقدم هو
الجواب . ونقل هذا المذهب عن الأخفش وثمة مذهبان آخران : مذهب
المازني في منع تقدم الجواب ان كان ماضيا : « قمت ان قام زيد » ،
وجوازه ان كان مضارعا : « أقوم ان قام زيد » ، ومذهب لبعض
البصريين بجواز تقدم الجواب ان كان الشرط ماضيا . *

وفي المسألة تترف في الفكر النحوى من رد واعتراض ، وانفصال عنه ، ولكل منها مرجح يتجاذبه ، والأخذ بأى منها ليس مبعثة على الطريق ، ومن احتجاج المانعين : عدم جزمه ، وعدم اقترانه بالفاء ، وبالتفرقة معنى بين التقديم والتأخير ، ففي التقديم بنى الكلام على الجزم والقطع ، ثم بدا للمتكلم فيه التعليق فأردفه بالشك ، وفي التأخير يبنى الكلام أولا على الشرط وإن الجواب المعنوى يتأخر ، فيكون جوابا في الصناعة والمعنى •

ولسنا — هنا بطبيعة الحال — في حل من سوق حجج كل فريق ، فذلك له مظانة^(٢٩٨) ، وإنما المهمة في بيان موقع صاحبنا في هذا المضمار • والرجل — على ما عودنا — لم يتخصص في مذهب فألفيناه على رضا من الطرفين الأشهرين جميعا : فيصدر عن أحدهما بعينه ، أو يقول بهما معا • واليك ما يرسم منحاه :

(١) المتقدم دليل الجواب لا جواب :

وهذا مقتضى مذهب أهل البصرة — على ما مر — قال في قول الشاعر :

كم دون مية مومة يهان لها

إذا تيممها الخريت ذو الجلد

« جواب » إذا « محذوف دل عليه صدر الكلام »^(٢٩٩) •

(٢٩٨) انظر : « المقتضب ٦٦/٢ — ٦٧ ، التذييل والتكميل ٨٥٠/٦ — ٨٥١ ، والارتشاف ٥٥٨/٢ والمساعد ١٦٣/٣ — ، والهمع ٦١/٢ ، والتصريح ٢٥٢/١ — ٢٥٣ » •
(٢٩٩) المقاصد ٤٩٧/٤ •

وفي قول الشاعر :

اعتصم بالرجاء ان عن يأس
وتناس الذي تضمن أمس

قال : « عن » فعل ، و « يأس » فاعله ، والجملة وقعت فعل
الشرط ، والجواب محذوف دل عليه الكلام الأول « (٣٠٠) » .

ويصرح منظرا بذلك في قول الراجز :

لا أقعد الجبن عن الهيجاء

ولو توالى زمر الأعداء

فيقول : « فان قلت : أين جواب « لو » ؟ قلت : « لو » هذه
استغنت عن الجواب ، لدلالة سياق الكلام عليه ، اذ التقدير : « ولو
توالى زمر الأعداء ، لا أقعد » ، فاستغنى عن اظهاره لدلالة ما تقدم
عليه « (٣٠١) » .

(ب) المتقدم هو الجواب ، لا دليله :

وهذا منزع كوفي ، وعليه آخرون - على ما قدمت - قال في قول

الشاعر :

اخالك ان لم تغمض الطرف ذا هوى

يسومك ما لا يستطاع من الوجد

« لم تغمض الطرف » جملة وقعت فعل الشرط ... وجواب الشرط

هو قولك : « اخالك ذا هوى » « (٣٠٢) » .

(٣٠٠) نفسه ٣٧٣/٤ ، وانظر كذلك ٣٤٤/٤ منه .

(٣٠١) المقاصد ٧٠/٣ ، وانظر نحوه في ٧/٤ منه .

(٣٠٢) نفسه ٣٨٦/٢ .

وفي قول السموعل :

سلى — ان جهلت — الناس عنا وعنهم

فليس سواء عالم وجهول

قال : « قوله : « ان جهلت » جملة ماضية دخل عليها حرف الشرط ،

وجوابه قوله : « سلى » مقديما عليه ، وترك الفاء للضرورة » (٣٠٣) .

وفي قول النمر بن تولب :

لا تجزعى ان منفس أهلكته

فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

قال : « ان » حرف شرط ، و « منفس » بالرفع ، والنصب بفعل

مقدر ، تقديره : « ان أهلكت منفسا أهلكته » ، وهى جملة من الفعل

والفاعل والمفعول وقعت فعل الشرط ، وجوابه مقديما هو قوله :

« لا تجزعى » (٣٠٤) . ومثل ذلك فى مواطن آخر (٣٠٥) .

(ج) القول بالوجهين :

ويصرح بجواز الأخذ بأى من المذهبين ، وذلك فى تعليقه على قول

عروة :

وأحقرهم وأهونهم عليه

وان كانا له نسب وخير

قال : قوله : « ان » حرف شرط ، وقوله « كان » فعل الشرط ،

والجواب اما متقدم ، واما محذوف تقديره : « وان كانا له نسب وخير

فهو أحقرهم وأهونهم » (٣٠٦) .

• (٣٠٣) نفسه ٨١/٢

• (٣٠٤) نفسه ٥٣٧/٢

• (٣٠٥) انظر ٢٩٨/٢ ، ٤٠٦/٣

• (٣٠٦) نفسه ٤٦٤/٢

٢ — الجواب للشرط مع تقدم القسم :

تباينت النظرية والتطبيق عند العيني في هذا التركيب الذي يجتمع فيه القسم والشرط ، وتخصيص الجواب المتأخر للمستحق منهما ، اذ هو نظرا على ما يراه الناس ، وتطبيقا على ما يراه مخالفون ، أو يراه هو نفسه •

والمقرر أن القسم كالشرط في الافتقار لجواب ، ويجاب القسم بـ « ان » واللام ، أو بمنفى ، ويجاب الشرط بالفاء أو يجزم (٣٠٧) •

وإذا اجتمع قسم وشرط ، فالجواب للسابق منهما ما لم يتقدم ذو خبر فيتعين الجواب للشرط ، ولصاحبنا في كلا الأمرين التفات عما استقر في منهج الفكر النحوي عموما ، اذ جعل الجواب للشرط والقسم متقدما ، وتلقى جوابه بما يتلقى به القسم • والبحث يكشف عن نظرة النحويين لهذه القضية ، ثم يردف بتطبيق الرجل •

يقول سيبويه : « ••• » « والله ان أتيتني لا أفعل » لا يكون الا معتمدا على اليمين ، ألا ترى أنك لو قلت : « والله ان تأتني آتاك » لم يجز ، ولو قلت : « والله من يأتني آته » كان محالا ، واليمين لا تكون لغوا ، كـ « لا » والألف ، لأن اليمين لآخر الكلام ، وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين » (٣٠٨) •

وقال : « فاذا بدأت بالقسم لم يجز الا أن يكون عليه » (٣٠٨) •
وزعم الفراء ، وتبعه ابن مالك أنه يجوز أن يكون الجواب للشرط مع تقدم القسم عليه ، فتقول : « والله ان قام زيد يقيم عمرو » فيكتفى

• (٣٠٧) ابن الناظم ص ٧٠٧

• (٣٠٨) الكتاب ١/ ٨٤

بجواب الشرط عن جواب القسم ، ويكون جواب القسم محذوفا لدلالة
جواب الشرط عليه (٣٠٩) .

قال ابن مالك : « وربما استغنى بجواب الشرط عن جواب قسم
سابق » (٣١٠) ، قال ابن عقيل ، وهذا قول بعض الكوفيين ، منهم
الفراء (٣١١) ، وفيما اذا تقدم ذو خبر قال : « وقال ابن عصفور مرة : الجواب
للمتقدم من القسم والشرط ، ولم يراع تقدم ذى خبر ، قال مرة : ان
تقدمهما ذو خبر جاز أن يجاب الشرط في فصيح الكلام » (٣١١) .

وفيما اذا كان الشرط « لو ، ولولا » قال : « يكون الجواب حينئذ
للشرط ، وان تأخر ... وجرى ابن عصفور في اجتماع القسم مع « لو ،
ولولا » على قاعدة اجتماع القسم والشرط ، فجعل الجواب
للمتقدم » (٣١١) .

وقد رجح أبو حيان مذهب الفراء وابن مالك ، فقال : « ويظهر
لجواز ذلك وجه ، وهو أنه لما كان القسم يطلب الجواب ، والقسم
للتأكيد ، وليس بعامل في شيء من جملة جوابه ، والشرط للتأسيس وهو
عامل في جزء من أجزاء الجواب كان طلب القسم أضعف ، وطلب الشرط
أقوى ، لأن ما طلب الشيء من حيث التأسيس والعمل كان أقوى مما
يتشبه به على جهة التوكيد ، ولهذا لما كان ضعيف الطلب احتيج فيه الى
حرف مخصوص يؤدي معناه في الجملة ، بخلاف طلب الشرط للجزاء فإنه

(٣٠٩) الارتشاف ٢/٤٩٠ ، وانظر : الاشموني ٤/٢٧ .

(٣١٠) التسهيل ص ٣٩ .

(٣١١) المساعد ٣/١٧٦ - ١٧٩ ، وانظر : معاني القرآن للفراء

قوى ، فلم يحتج الى حرف يربط بينهما ، اذ العمل فيه كاف في الربط ،
لأنه تأثير ، والمؤثر أقوى من غير المؤثر « (٣١٢) •

هذا ما قيل في اعتماد الجواب للشرط مع تقدم القسم ، من غير
اعتماد على ذى الخبر •

وهل يجاب الشرط بما يجاب به القسم من اللام وشقيقاتها ؟ •
هذا ما طبق به صاحبنا اذ اعتمد الجواب للشرط بما فيه ، ونقف
عليه مطبقا ، ونعرف ميزانه من بعد ، واسمعه بدءا في تنظيره ، حيث
يقول في قول عمر بن أبى ربيعة :

لئن كان اياه لقد حال بعدنا

عن العهد والانسان قد يتغير

وقوله : « لئن كان » اللام فيه هى اللام الداخلة على أداة الشرط
للايدان بأن الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها ، لا على الشرط ، ومن
ثم تسمى : اللام الموطئة — أيضا — ، لأنها وطأت الجواب للقسم ، أى :
مهدته له ، نحو : « لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ، ولئن قوتلوا لا
ينصرونهم ، ولئن نصروهم ليولن الأدبار » (٣١٣) •

هذا تنظيره ، فهل استقر له هذا التنظير ؟ •

انا لا نحسبه عليه ، فقد قال في البيت ذاته : « لقد حال » جواب
الشرط (٣١٤) •

وقال في قوله :

فلئن لقيتك خاليين لتعلمن

أبى وأيك فارس الأحزاب

• (٣١٢) التذييل ٨٨١/٦

• (٣١٣) الحشر : ١٢ ، وانظر : المقاصد ١٣٢/١ ، ونفسه في ٢٨٤/١

• (٣١٤) نفسه ، وقارن بكلامه نفسه في « ٢٨٤/١ » •

« قوله : « لتعلمن » جملة وقعت جواب الشرط ، وأكدت باللام والنون » (٣١٥) •

وفي قول كثير :

لئن عادلى عبد العزيز بمثلها

وأمكننى منها - اذن - لا أقيها

قال : « قوله : « لئن عادلى » • اللام فيه لام الايذان بالقسم ، وتسمى - أيضا - : لام التلقى ، و « ان » شرط ، و « عاد » فى موضع جزم بالشرط ، وقوله : « لا أقيها » فى موضع جزم على جواب الشرط ، وعملت « ان » فى الموضع دون اللفظ » (٣١٦) ، وذلك سبيله فى جل شأنه (٣١٧) •

وراقب تعليقه على قول الشاعر :

لئن كان برد الماء هيمان صاديا

الى حبيبا • انها لحبيب

قال : « قوله : « لئن » اللام فيه تسمى : اللام المؤذنة ، وتسمى : الموطئة ، أيضا •

أما « المؤذنة » فلأنها تؤذن بأن الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها ، لا على الشرط •

وأما « الموطئة » فلأنها وطأت الجواب للقسم ، أى مهدته له •

وقوله : « انها لحبيب » جواب الشرط » (٣١٨) •

• (٣١٥) نفسه ٤٢٢/٣

• (٣١٦) نفسه ٣٨٣/٤

• (٣١٧) انظر : المقاصد ٨٤/٣ ، ٢٦٩ ، ٣٤٨ ، ٤٨٥ ، ٤١٨/٤

• (٣١٨) المقاصد ١٥٨/٣

وكذا يكون التدابر بين النظرية والتطبيق ، اذ يتغيب المنهج ، أو
يتغرب ، وقد مر له نظائر •

واذ عرفنا درجة اعتماد الجواب للشرط مع تقدم القسم ، فالسؤال
من بعد : هل يتلقى جواب الشرط بما يتلقى به جواب القسم من « ان ،
واللام » • وقد وقفنا على الرجل يقارنه ؟ •

كأنى أفهم من الفراء جعل جواب الشرط كجواب القسم في قوله :
« صيروا جواب الجزاء بما تلقى به اليمين — يريد بما تستقبل به — :
اما بلام ، واما ب « لا » ، واما ب « ان » واما ب « ما » •• وانما صيروا
جواب الجزاء كجواب اليمين ، لأن اللام التي دخلت في قوله : « لئن
أخرجوا » انما هي لليمين ، كان وضعها في آخر الكلام ، فلما صارت في
أوله صارت كاليمين ، فلقيت بما يلقي به اليمين » (٣١٩) •

وأحسب أن هذا الذي يفصح عنه الفراء تصريحاً ، أو تلويحاً بأن
الشرط لا يتأبى أن يتلقى بما يتلقى به القسم ، وان انحصر فهمنا جواباً
بالفاء ، أو المضارع المجزوم — كما عرفنا قريباً من ابن الناظم — وحتى
رأينا الزمخشري — وهو من هو — يتوجه في شيء من فهمه ليجيب الشرط
بالنفي ، فيؤهمه أبو حيان بقوله : « وقد وهم محمود الزمخشري فسلك
هذا المسلك في القرآن فزعم أن قوله — تعالى — : « ما أنا بباسط يدي
إليك » (٣٢٠) جواب الشرط في قوله : « لئن بسطت » (٣٢١) •

وما سمعناه من الفراء قبل لا يبعده ، والتوهيم من أبي حيان صدور
عن مورد حصرى ، يقول سيبويه : « زعم أنه لا يحسن في الكلام : « ان

• (٣١٩) معانى القرآن ٦٦/١

• (٣٢٠) المائدة : ٢٨

• (٣٢١) التذييل والتكميل ٨٨٢/٦ ، وانظر : الكشف ٦٠٧/١

تأتني لأفعلن « من قبل أن « لأفعلن » تجيء مبتدأة ألا ترى أن الرجل يقول : « لأفعلن كذا وكذا » ، فلو قلت : « إن أتيتني لأكرمك ، وإن لم تأتني لأغمنك » جاز ، لأنه في معنى : « لئن أتيتني لأكرمك ، ولئن لم تأتني لأغمنك » ، ولا بد من هذه اللام مضمرة ، أو مظهرة ، لأنها لليمين ، كأنك قلت : « والله لئن أتيتني لأكرمك » (٣٢٣) .

ولكن وردت اللام في جواب الشرط في كتاب الله العزيز ، وكلام العرب .

ورد في قوله — تعالى — « ١٠٠ وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين » (٣٢٣) ، وقوله — سبحانه — « وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب اليم » (٣٢٤) .

— وفي قول أبي بكر : « يا معشر الأنصار ان شئتم ان تقولوا : انا آويناكم في ظلالنا ، وشاطرناكم في أموالنا ، وناصرناكم بأنفسنا لقلتم . » (٣٢٥) .

وفي قول عبد الله بن عنة :

فان تجزع عليه بنو أبيه

لقد فجعوا وقاتهم خليل (٣٢٦)

ويأنس بمثل هذه النصوص أناس ، فيجيزون وقوع اللام جوابا للشرط ، وجمهورهم يخرجونه على تقدير اللام — كما سمعناه من سيبويه

• (٣٢٢) الكتاب ٦٥/٣ — ٦٦ .

• (٣٢٣) الأعراف : ٢٣ .

• (٣٢٤) المائدة : ٧٣ .

• (٣٢٥) زهرة الآداب ص ١٠ « من النحو الواقي ٤/٤٥٨ » .

• (٣٢٦) الأصمعيات ص ٣٧ .

قريباً — ويقول أبو حيان في قوله — سبحانه — : « لنكونن » (٣٢٧) :
« لنكونن » جواب قسم محذوف ، كقوله : « وان لم ينتهوا عما يقولون
ليمنسن » • التقدير : « والله ان لم تغفر لنا » ، وأكثر ما تأتي « ان »
هذه ، ولام التوطئة قبلها ، كقوله : « لئن لم ينته » (٣٢٨) •

وقل العكبري : « •• » « ليمسن » جواب قسم محذوف ، سد مسد
جواب الشرط الذي هو : « وان لم ينتهوا » (٣٢٩) •

وفي الفتوحات : « جواب قسم محذوف ، وجواب الشرط محذوف
لدلالة هذا عليه ••• وسئل من هذا بغضهم فقال : لام التوطئة للتسم
قد تحذف ، ويراعى حكمها ، كهذه الآية ، اذ التقدير : « ولئن » ، كما
صرح بهذا في غير موضع » (٣٣٠) •

هذا ما عليه النظر الشائع ، وثمة من يجيزه على تقدير آخر ، أو
بدون تقدير ، واعتماد اللام واقعة جوابا للشرط يقول الخفاجي :
« ادخال اللام في جواب « لو » ظاهر ، وأما في جواب « ان » ففقيل :
انه من خطأ المصنفين ، وليس كذلك ، لأنها تخرج على أنها جواب « لو »
متدرة ، والتقدير في قولهم : « والا لكان كذا » : « فلو كان كذا لكان
كذا » ترقيا من مرتبة الشك الى الجزم » (٣٣١) •

وربما أخذ برأى من يرى عدم التقدير ، وانصرف عن مذهب
الجمهور المقدر للام التوطئة ، فقيل : « ان صح هذا الرأي كان قائما
على أساس من الحذف والتقدير والتأويل ، وكان مساويا في قوته اللغوية
للرأى الآخر الذي يجيز دخول اللام على جواب « ان » الشرطية أحيانا ،

(٣٢٧) من آية المائدة السابقة •

(٣٢٨) البحر ٢٨/٤ •

(٣٢٩) التبيان ٤٥٣/١ •

(٣٣٠) الفتوحات الالهية ٥١٤/١ ، وانظر : المغنى ١٩٣/١ •

(٣١) شفاء الغليل ص ١٧٦ « عن النحو الوافى — نفسه » •

بل أن هذا الرأي أقوى ، لابتعاده عن التأويل في القرآن من غير داع» (٣٣٢) .

وبعد : فأحسب أن ما قد هت — بصورته — يصلح شيئاً من نقد لكتاب كبير له في التراث النحوي وزن ودرجة ، وما قصدت فيه غير الكشف عن موقع صاحبه من ساحة الفكر النحوي : ما ألم فيه وما اغترب ، ونأى به أو اقترب (٣٣٣) ، وهو منهج لكثير من تراثنا حاجة إليه ملحة .

وليغفر الله ما فرط ، وليلهمنا سبيل الصواب ، وهو ولي التوفيق .

(٣٣٢) النحو الوافي « نفسه » .

(٢٣٣) تنبيه :

شاعت طبيعة هذا البحث القناعة بما قدم كشفاً لمنهج الرجل وفكره ، وارجاء مسائل قد يكون لنا عود إليها أو ربما افاد منها غيرنا أما أزجيناها بين يديه ، وهي :

١ — تقدير المتبداً أو فاء الجزاء مع الماضي جواباً للشرط في قول الشاعر « المقاصد ٧١/٣ » :

من أمكم برغبة فيكم ظفر ومن تكونوا ناصريه ينتصر

٢ — جوز في « حين » من قول الفرزدق « ٥١٩/٢ » :

يفضي حياء ويفضي من مهابته فما يكلم الا حين يبتسم

الانصب على الاستثناء والرفع على البدل ، كما في قوله — تعالى — :

« ما فعلوه الا قليل منهم » . وهو عجيب .

٣ — في قول الراجز « ٢٨٤/٣ » :

انك لو دعوتني ... لقلت : لبيه ..

جعل اللام في « لقلت » جواب الشرط ، وقال : « وفي الحقيقة هو خبر

(ان) وقد سد مسد جواب الشرط » .

٤ — في قول جرير « ١٦١/٤ » :

ورجا الأخيطل من سفاهة رايه ما لم يكن داب له لينالا

٥ — الفاء للجزاء في « فأشكرها » من قول كثير « ٢١٥/٤ » :

ليت التحية كانت لي فأشكرها مكان (يا جهل) حييت يا رجل

٦ — اعراب السبي بدلا في قوله « ٤٤٦/٤ » :

فأضحت مغانيها تفارا رسومها كأن لم — سوى أهل من الوحش — تؤهل

مصادر البحث

- ائتلاف النصر في ائتلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبد اللطيف الشرجي ، ت د • طارق الجنابي — بيروت ١٤٠٧/١٩٨٧ •
- ارتشاف الضرب ، لأبي حيان ، ت د • مصطفى النحاس — القاهرة ١٤٠٤/١٩٨٤ •
- الأزمية في علم الحروف ، للهروي ، ت عبد المعين الملوحي — دمشق ١٤٠١/١٩٨١ •
- أسرار العربية ، للأنباري ورسالة ماجستير ، عبد المعطي سالم — كلية اللغة العربية (مكتبتى) •
- الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، ت طه سعد — القاهرة ١٣٩٥/١٩٧٥ •
- اصلاح الخلال الواقع في الجمل ، لابن السيد ، ت د • حمزة النشرتى الرياض ١٣٩٩/١٩٧٩ •
- الاقتضاب ، في شرح أدب الكتاب ، لابن السيد — بيروت ١٣٩٣/١٩٧٣ •
- الأمالى الشجرية — لابن الشجرى — بيروت (د • ت) •
- الانصاف في مسائل الخلاف ، للأنباري ، ت محمد محى الدين — بيروت (د • ت) •
- البحر المحيط ، لأبي حيان (مصورة عن طبعة السلطان عبد الحميد) بيروت ١٣٩٨/١٩٧٨ •
- البغداديات ، لأبي على الفارسى ، ت صلاح الدين السنكاوى — بغداد ١٤٠٣/١٩٨٣ •
- البسيط في شرح جمل الزجاجى ، لابن أبى الربيع ، ت د • عياد الثبيتى بيروت ١٤٠٧/١٩٨٦ •

- التبصرة والتذكرة ، للصيهرى ، ت د • فتحي على الدين — مكة
• ١٩٨٢/١٤٠٢
- التبيين فى اعراب القرآن ، للعكبرى ت • على البجاوى — القاهرة
• ١٩٧٦/١٣٩٦
- التبيين على مذاهب النحويين ، لأبى البقاء العكبرى ، ت د • عبدالرحمن
العثيمين — بيروت ١٩٨٦/١٤٠٦ •
- تجديد النحو ، ونظرة سواء ، د • أمين عبد الله سالم — القاهرة
• ١٩٨٦/١٤٠٦
- التذييل والتكميل لأبى حيان (ج ٦) رسالة دكتوراه د • عبد الحميد
الوكيل — مكتبة اللغة العربية (مكتبتى) •
- تسهيل الفوائد ، لابن مالك ، ت د • محمد بركات — القاهرة ١٣٨٧/
• ١٩٦٧
- التصريح على التوضيح ، لخالد الأزهرى — القاهرة (د • ت) •
- التطور النحوى — برجستراسر — القاهرة ١٩٢٩/١٣٥٠ •
- تنبيهات الأسمونى دراسة وتحقيقا — رسالة ماجستير أمين عبد الله
سالم — كلية اللغة العربية (مكتبتى) •
- توضيح المقاصد ، للمرادى • ت د • عبد الرحمن سليمان — القاهرة
• ١٩٧٦/١٣٩٦
- الثجنى الدانى ، لابن قاسم المرادى ت د • فخر الدين قباوة ، ومحمد
نديم — بيروت ١٩٨٧/١٤٠٧ •
- جواهر الأدب ، للأربلى — ت د • حامد نيل — القاهرة ١٤٠٤/
• ١٩٨٤/١٤٠٤
- حاشية الخضرى على ابن عثيل ، لمحمد الخضرى — القاهرة (د • ت) •
- حاشية الصبان على الأسمونى ، لمحمد الصبان — القاهرة (د • ت) •
- حاشية يس على التصريح ، ليس العليمى — القاهرة (د • ت) •

- خزانة الأدب — لعبد القادر البغدادي ، ت • هارون — القاهرة
• ١٩٧٧/١٣٩٧
- الخصائص — لابن جنى ، ت • د • محمد على النجار — بيروت
(ط ٣ — بدون) •
- رصف المباني ، لابن عبد النور الملقى ، ت • د • أحمد الخراط —
دمشق ١٩٨٥/١٤١٠٥ •
- سر صناعة الاعراب ، لابن جنى ، ت • د • حسن هنداوى — دمشق
• ١٩٨٥/١٤٠٥ •
- شذرات الذهب ، لابن العماد — ١٩٧٠/١٣٥٠ •
- شرح الألفية ، لابن الناظم ، ت • د • عبد الحميد السيد — بيروت
(د • ت) •
- شرح التسهيل ، لابن مالك ، خ رقم ١٠ — (دار الكتب) •
- شرح الجمل ، لابن الفخار الخولانى (رسالة) حماد الثمالى
(كلية اللغة العربية بمكة المكرمة) (مكتبتى) •
- شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ت • محمد محبى الدين — القاهرة
• ١٩٥٧/١٣٧٧ •
- شرح الكافية للرضى — لبنان (مصورة عن الزكية ١٣١٠) •
- شرح المفصل ، لابن يعيش — بيروت (د • ت) •
- شواهد التوضيح ، لابن مالك ، ت • محمد فؤاد عبد الباقي —
القاهرة ١٩٥٧/١٣٧٧ •
- الضمائر فى العربية ، د • محمد جبر — القاهرة •
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، للسخاوى — القاهرة ١٣٥٤/
• ١٩٧٤ •
- الفتوحات الالهية ، لسليمان العجيبى (الجمل) — بيروت (د • ت) •

- كتاب الشعر — لأبى على الفارسي ، ت د • محمود الطناحي — مكة •
- الكتاب ، لسيوييه ، ت عبد السلام هارون — القاهرة ١٣٩٧/١٩٧٧ •
- الكشاف عن حقائق التنزيل ، للزمخشري — طهران ١٣٨٨/١٩٨٨ •
- ابن كيسان النحوي ، د • محمد البنا — القاهرة ١٣٩٥/١٩٧٥ •
- مجالس ثعلب — لأبى العباس ثعلب ، ت عبد السلام هارون —
القاهرة ١٣٨٩/١٩٦٩ •
- المحرر في النحو ، لعمر بن عيسى الهرمي (رسالة دكتوراة) ، أمين
عبد الله سالم — كلية اللغة العربية (مكتبتى) •
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، ت د • محمد بركات —
دمشق ١٤٠٠/١٩٨٠ •
- معانى الحروف للبرماني ، ت د • عبد الفتاح شلبي — القاهرة
١٣٩٣/١٩٧٣ •
- معانى القرآن للفراء ، ت د • محمد النجار وزميليه — القاهرة
١٣٩٣/١٩٧٣ •
- معنى اللبيب ، لابن هشام — القاهرة (د • ت) •
- المقاصد النحوية ، لبدر الدين العيني (هامش خزانة الأدب) —
بيروت (د • ت) •
- المقتصد في شرح الايضاح — للجرجاني ، ت د • كاظم مرجان —
بغداد ١٤٠٢/١٩٨٢ •
- المقتضب — للمبرد ، ت د • محمد عزيمة — القاهرة ١٣٩٩/١٩٧٩ •
- المقدمة الجزولية في النحو ، للجزولي ، ت د • شعبان عبد الوهاب —
مكة ١٤٠٨/١٩٨٨ •

— نتائج الفكر — للسهيلى ، ت د • محمد البنا — القاهرة ط ٢ / ١٤٠٤ /
• ١٩٨٤

— نظرية النحو القرآنى ، لأحمد مكى الأنصارى — القاهرة ١٤٠٥ /
• ١٩٨٥

— همع الهوامع — للنسيوطى — بيروت (د • ت) •

مشروع إعداد نسخت إلكترونية

لجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية

إعداد وتنفيذ

أ.د/ يوسف محمد فتحي عبد الوهاب

استاذ ورئيس قسم الأرح والنقد في الكلية

